النهج الديمقراطي

ⵜⴰⵏⵀⵊⴰⴷ ⴰⵜⵣⵔⴼⴰⵏⵉ

إلى الأمام
من أجل الاشتراكية

■ العدد : 609 ■ من 12 الى 18 يونيو 2025■ الثمن: 5 دراهم

جريدة أسبوعية تصدر كل **خميس** | المدير المسؤول: **جمال براجع** | مدير النشر : **الحسين بوسحابي** | رئيس التحرير: **التيتي الحبيب**

■ عبد المومن **شباري**
فقيد النهج الديمقراطي

ضيف العدد

عمر ذكيري:

العاملات والعمال الزراعيون، استغلال وموت في حوادث الطريق

العمال الزراعيون في المغرب: استغلال مستمر، صمت رسمي، واستنزاف للكرامة والبيئة 15

فضيحة بيع الديبلومات: الأساليب والمرامي 06

أسرة المختطف مجهول المصير أحمد برهيش تحتج على مجلس بوعياش 05

كلمة العدد:

في الحاجة الى جبهة عالمية لمناهضة الامبريالية الأمريكية

مع احتداد الأزمة البنيوية للمنظومة الأمبريالية عامة والأمريكية خاصة.تستمر هذه الأخيرة في البحث عن الحلول لانقاذ الاقتصاد ومسح بعض من المصداقية المفقودة على المشهد السياسي المؤسس على ايديولوجية عديمة القيم والأخلاق.

ولأجله عمدت الولايات المتحدة الأمريكية،خاصة على عهد الولايتين التي قادهما « دونالد ترامب»بعد فوزه عام 2016 الى الانسحاب من العديد من الاتفاقيات والمعاهدات والمنظمات الدولية التي سبق لها أن بادرت من أجل تشكيلها عقب الانتهاء من الحرب العالمية الثانية. فهو بذلك يعلن صراحة ويكشف عن حقيقة «الامريكي»برفض مفهوم النظام العالمي.هكذا انسحبت أمريكا من منظمة الصحة العالمية،تراجعت عن السياسات البيئية،انسحبت الى جانب الكيان الصهيوني من منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة اليونسكو،انسحبت أيضا من الميثاق العالمي للهجرة في 2017ميثاق تتبناه 193دولة،الانسحاب من الاتفاق النووي مع ايران عام2018،تجميد المساعدات حوالي 65مليون دولار المقدمة لوكالة الأمم المتحدة لاغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين «أونروا»،اتفاقية الحد من التسلح مع روسيا،اتفاقية التجارة عبر المحيط الهادي...وغيرها من منظمات وان كانت شكلية أو محدودة الأثر فب الواقع الذي يغالب سياسات التدمير والنهب والاستغلال الرأسمالي.

لعل المنظومة الامبريالية الأمريكية، وكما هي طبيعتها،لا تجد مجالا آخر للبحث سوى من داخل نفس البنية الامبريالية أي تسعير الحروب وتوسيع دائرة انتشارها على أوسع نطاق من العالم، من أجل أن تواصل هيمنتها وتحكمها كبورجوازية احتكارية مالية في اتجاه المزيد من التوحش والفاشية والدمار.

ينكشف هذا المسعى التدميري لمنظومة القتل،في تخصيص 70في المائة من نفقاتها العسكرية حيث بلغت حوالي 1537مليار دولار مع المزيد من الضغط على بلدان القارة الأوروبية من أجل دفعها للوصول الى نفقات التسلح تتمثل في 5 بالمائة من الناتج الداخلي الخام.

ان هذا المسعى الذي يزاوج ما بين الانسحاب أو تطويق بعض الاليات الدولية والاستعمال الفج لحق النقض من داخل مجلس الأمن،ثم الرفع من وثيرة التسلح وتوسيع دائرة الحروب،هو مسعى خطير جدا اذا ما أضفنا اليه،مؤامرة تراجع أمريكا عن الحرب النووية لأنها ستؤدي من دون شك الى تدمير متبادل للقوى المتحاربة واستبدالها بنظرية الضربات الاستباقية

هكذا يتبين أن المنظومة الامبريالية بقيادة الولايات المتحدة تلجأ إلى الحروب والعدوان كوسيلة أساسية للحفاظ على هيمنتها على العالم وأنها في وقت ما، قد تغامر حتى بخوض حرب نووية.

أمام هذه المخاطر التي تهدد العالم،لا تبدو في الافق المنظور أية اهتمامات أو مبادرات واعية بهذه التهديدات الحقيقية،بينما الأمر يستدعي الآن وقبل فوات الأوان المبادرة الى تشكيل جبهة عالمية واسعة لمناهضة الأمبريالية الأمريكية كمنظومة حاملة للدمار والحروب المستدامة،جبهة مناضلة من أجل السلام العالمي وأمن الشعوب المتآلفة فيما بينها.

لعل اللبنات الأولى لهذه الجبهة موجودة الآن، في شكلها الجنيني، كتلاقي موضوعي بين عداء شعوب العالم وقواها المناضلة المتزايد للمنظومة الامبريالية بقيادة الامبريالية الأمريكية، خاصة بعد معركة طوفان الأقصى التي وجهت ضربة موجعة لمشروعية هذه المنظومة من جهة، وأنظمة ممانعة، تقدمية أو اشتراكية،تصارع هذه المنظومة من جهة ثانية، وأنظمة تحاول توسيع هامش استقلاليتها. وكلها قد تتطور في اتجاه تغيير موازين قوى لفائدة الشعوب.

بدورها، شعوب أفريقيا قد هبت، خاصة في غرب القارة، للتصدي للوجود الامبريالي في منطقتها وهي التي قاست من كل أنواع التنكيل ولا زالت تعاني من هجومات المجموعات الإرهابية المدعومة من طرف الامبريالية، لذلك فإن بعض الأنظمة ومعظم المنظمات المناضلة هي أيضا مؤهلة للالتحاق بهذه الجبهة.إن أمريكا اللاتينية لم تتوقف عن النضال من أجل تحررها من هيمنة وطغيان الامبريالية الأمريكية وستكون قواها المناضلة في طليعة العمل على بناء هذه الجبهة وفي طليعة نضالها.

وفي منطقتنا،حيث شعوب العالم العربي والمغاربي عانت الأمرين من هيمنة هذه المنظومة الامبريالية وأدواتها العسكرية الأساسية في المنطقة.لذلك فإن القوى المناضلة في هذه المنطقة لها ما يكفي من تجربة كي تكون في صف المبادرين الى بناء جاهة النضال ضد الامبريالية الامريكية،وبامكانها أن تنجح في ذلك اذا ما عالجت الاختلالات وحتى الرهانات التي أثبت التاريخ ضرورة تجاوزها.

السحب: Anteprima ■ annahjad@gmail.com • www.annahjaddimocrati.org

■ **عنوان الجريدة:** 70 زنقة ماكس كدجو - رقم 12 - الطابق 5 - انفا الدار البيضاء ■ **الهاتف:** 0668671174 ■ **ملف الصحافة :** 6 ص 1995 ■ **رقم الايداع القانوني:** 1995 / 104

حزب النهج الديمقراطي العمالي يدين بشدة احتجاز الكيان الصهيوني لسفينة الحرية "مادلين" ويشيد بالتضامن الأممي مع الشعب الفلسطيني

انسجاما مع طبيعته الإجرامية وإمعانا في تجويع الشعب الفلسطيني عبر تشديد الحصار الشامل على قطاع غزة ومنع دخول المساعدات الغذائية والطبية للقطاع، أقدم الكيان الصهيوني النازي على احتجاز سفينة الحرية "مادلين" في المياه الدولية في تحد سافر للقوانين الدولية واعتقال النشطاء السلميين 12 الذين كانوا على متنها، وضمنهم عضوة البرلمان الأوربي المناضلة ريما حسن، في إطار مبادرة كسر الحصار الصهيوني على قطاع غزة وإيصال المساعدات الإنسانية إلى سكانه ووقف حرب الإبادة الإجرامية.

يأتي هذا الفعل الصهيوني الإرهابي في سياق تصعيد حرب الإبادة الجماعية والتطهير العرقي والتجويع والتدمير الشامل لقطاع غزة من طرف الكيان الصهيوني تنفيذا للمخطط الإمبريالي الصهيوني لتهجير الشعب الفلسطيني وتصفية قضيته والذي ترعاه وتشرف عليه الإمبريالية الأمريكية في تحد سافر للقوانين والقرارات الدولية، وضدا على إرادة شعوب العالم التي ما فتئت تنزل للشوارع للمطالبة بوقف الحرب الإجرامية في غزة وللتعبير عن تضامنها مع الشعب الفلسطيني من أجل حريته واستقلاله.

وبالموازاة مع ذلك يواصل الكيان الصهيوني عدوانه على لبنان باستهداف المدنيين وقصف المباني والمؤسسات المدنية وخاصة في الضاحية الجنوبية لبيروت. كما يواصل اعتداءاته المتكررة على سوريا وتوغله في أراضيها لتوسيع وترسيخ نفوذه داخلها أمام تخاذل وتواطؤ العصابة الإرهابية الحاكمة التي لا هم لها سوى إرضاء أسيادها من الحكام الأمريكيين والصهاينة والأتراك والخليجيين ولو على حساب سيادة ووحدة سوريا ومصالح شعبها.

إننا في المكتب السياسي لحزب النهج الديمقراطي العمالي:

. ندين بشدة العملية الصهيونية الإرهابية في احتجاز واعتقال نشطاء سفينة الحرية "مادلين"، وندعو إلى تكثيف الضغط من أجل إطلاق سراحهن/م، ونؤكد تضامننا المطلق معهن/م.

. نحيي عاليا مبادرتهن/م الجريئة وكافة المبادرات التضامنية الأممية الهادفة إلى كسر الحصار عن قطاع غزة ومنها "مسيرة غزة" المنطلقة من مختلف مناطق العالم والتي ستتوجه نحو مصر ومنها نحو غزة.

– نحمل الولايات المتحدة وحلفاءها الإمبرياليين والأنظمة العربية الرجعية المسؤولية عما يتعرض له الشعب الفلسطيني من حرب إبادة جماعية وتطهير عرقي وحصار وتجويع...

– ندين بشدة الاعتداءات الصهيونية المتكررة على لبنان وسوريا والتي تندرج في إطار الانتقام من الشعبين اللبناني والسوري لدورهما التاريخي الكبير في مواجهة المشروع الإمبريالي الصهيوني في المنطقة.

– نحيي عاليا التضامن الأممي لشعوب العالم مع الشعب الفلسطيني، والذي يعبر عن صحوتها وارتفاع وعيها بخطورة المشروع الإمبريالي الصهيوني على مستقبل الإنسانية وعلى السلم والأمن في العالم.

. نجدد دعوتنا لكافة القوى المناضلة في إطار الجبهة المغربية لدعم فلسطين ومناهضة التطبيع إلى تكثيف وتنويع أشكال التضامن مع الشعب الفلسطيني، وإلى تكثيف النضال والضغط من أجل إسقاط التطبيع المخزني مع الكيان الصهيوني الذي أصبح يكتسح جميع المجالات وينذر بعواقب وخيمة ومدمرة على مصالح الشعب المغربي وهويته الوطنية وعلى أمن واستقرار بلادنا والمنطقة ككل.

المكتب السياسي
9 يونيو 2025.

النهج الديمقراطي العمالي بتازة يعبر عن:

– إدانته للحصار المخزني الذي جرد الاقليم من كل مقوماته الثقافية والفلاحية والصناعية وحوله إلى مجال ترابي يفتقد للاستقرار الاجتماعي لأبنائه وبناته؛

– تضامنه مع نضالات الجماهير الشعبية عبر ربوع الوطن الجريح (معطلين، طلبة ،كادحين وكادحات، عاملات وعمال «سيكوم سيكوميك»، ساكنة فكيك، الطبقة العاملة بوجدة والناظور،...)؛

– إدانته بشدة الاعتقالات التي طالت مناضلي ومناضلات الاتحاد الوطني لطلبة المغرب ،والجمعية الوطنية لحملة الشهادات المعطلين بالمغرب ،الصحافيين المدونين، مناضلي ومناضلات الجبهة المغربية لدعم فلسطين ومناهضة التطبيع؛

– دعوته لكل القوى الديمقراطية المناضلة بالاقليم للعمل الوحدوي من أجل التصدي لتغول المخزن ومناهضة التطبيع مع الكيان الصهيوني؛

التأم أعضاء المكتب المحلي للنهج الديمقراطي العمالي بتازة في الاجتماع الدوري يوم الأربعاء 4يونيو 2025، وبعد المصادقة على جدول الأعمال، واستحضار المعطيات الدولية والاقليمية التي في مجملها تخدم مصالح الامبريالية والصهيونية والرجعيات عبر نهب خيرات الشعوب ،وسعيها لتسعير الحروب في العديد من مناطق العالم ،ودعم حرب الابادة الجماعية للشعب الفلسطيني عامة وبغزة خاصة ،وبعد استعراض الوضع العام ببلدنا الذي يتسم باستمرار تغول المخزن وإقراراه لسياسات لاوطنية ولاديمقراطية ولاشعبية اتجاه الطبقات الشعبية ،وإجهازه على الحريات السياسية والنقابية والعامة وضرب القدرة الشرائية لفئات شعبية كادحة وارتفاع أسعار المواد الأساسية ،وانتشار الفساد في جميع مؤسسات الدولة، وإصراره على التطبيع مع الكيان الصهيوني ، فإن النهج الديمقراطي يعلن ما يلي:

– تثمينه قرارات الأجهزة الوطنية والجهوية والقطاعية الحزبية؛

– إدانته الصارخة لحرب الابادة الجماعية في حق الشعب الفلسطيني في غزة؛

– إدانته لسياسة تطبيع النظام المخزني مع الكيان الصهيوني ضدا على تضحيات الشعب الفلسطيني ومقاومته الباسلة وإرادة الشعب المغربي؛

– إدانته للاعتقالات التي طالت العديد من أبناء وبنات شعبنا على خلفية انخراطهم/ن في النضال ضد التطبيع؛

– تضامنه المطلق واللامشروط مع المعركة البطولية لعاملات وعمال «سيكوم – سيكوميك» بمكناس التي فضحت كل الشعارات الجوفاء ، وأماطت اللثام عن العمق الطبقي «للدولة الاجتماعية « وحربها الهوجاء على الطبقة العاملة عبر ربوع الوطن وبكل القطاعات الانتاجية؛

– إدانتنا للاعتقالات السياسية التي طالت مجموعة من طلبة الاتحاد الوطني لطلبة المغرب بالكلية المتعددة التخصصات بتازة الذين وزع عليهم القضاء الطبقي سنوات من الاعتقال في زنازن النظام الرجعي؛

– إدانته الشديدة للاعتقالات التعسفية والظالمة التي طالت المعطل (ي . ك) بقرية با محمد ردا على تشبته بحقه في العمل؛

– تضامنه المطلق واللامشروط مع كل ضحايا سياسات التفقير والتجويع والقمع المنتهجة من طرف النظام المخزني؛

–إدانته الشديدة لتردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بإقليم تازة ،وانتشار مظاهر البؤس الاجتماعي والاقتصادي والثقافي بكافة الجماعات الترابية بالإقليم؛

– تأكيده على إفلاس الفاعل السياسي «المنتخب « بكل مؤسسات المخزن، في ظل الحصار والتضييق الذي يطال الفعل السياسي والمدني المنفلتين من قبضة الدولة واختياراتها اللاشعبية واللاديمقراطية؛

– تسجيله تفشي كل مظاهر الأزمة العامة من ارتفاع معدل البطالة في صفوف الشباب والشابات حاملي الشواهد والسواعد، أحياء صناعية صورية مهجورة من العمال والعاملات بفعل تفويت أراضي جماعية لمجموعة من أرباب الريع ،لا علاقة لهم بالاستثمار المنتج لمناصب الشغل وللرواج الاقتصادي بالإقليم، ما دفع أغلبية العمال والعاملات إلى الهجرة خارج الاقليم والوطن بحثا عن لقمة العيش؛

– احتجاجه على التردي الفظيع للخدمات الصحية بكافة المرافق الصحية بالإقليم ،نتيجة عدم توفير الحاجيات الكافية من الأطر الطبية والتمريضية و الأجهزة الطبية بجميع المراكز الصحية وبمستشفى ابن باجة بتازة؛

–إدانته لغياب سياسة تنموية حقيقية قادرة فعليا على إخراج الإقليم من الاقصاء والتهميش اللذان لازماه لعقود خلت ، ودعوته الدولة لرفع حصارها على الاقليم؛

– استنكاره الشديد للاستغلال المفرط لما تبقى من العاملات والعمال في الوحدات الإنتاجية نتيجة عدم احترام تنفيذ بنود مدونة الشغل على علاتها ،ومحاربة كل إمكانيات التنظيم النقابي للعمال تحت مرأى ومسمع السلطات العمومية والشغلية؛

– تأكيده على أن فشل تدبير الشأن العام هو العنوان العريض بكل الجماعات القروية والحضرية، وفي غياب تفعيل مبدأ المحاسبة تظل الجماعات الترابية ملاذا لكل أشكال الفساد والاختلالات ضدا على علة وجودها؛

– تضامنه مع نضالات فروع الجمعية الوطنية لحملة الشهادات المعطلين بإقليم تازة ،ومطالبته ممثلي الدولة بفتح حوارات مسؤولة معهم والاستجابة لحقهم في الشغل والتنظيم؛

– إدانته الصارخة لسياسة حرمان وإقصاء العديد من الهيئات السياسية والنقابية والحقوقية من حقهم في ايداع الملفات القانونية وتسلم وصولات الايداع ،واستغلال القاعات العمومية في القيام بأنشطتها التنظيمية والاشعاعية؛

– تضامنه المبدئي مع نضالات الاتحاد الوطني لطلبة المغرب ،و مطالبته بإطلاق سراح جميع الطلبة والطالبات المعتقلين /ات بموقع تازة وباقي المواقع الجامعية والاستجابة لمطالبه؛

– دعوته لكل الإطارات التقدمية المناضلة بالإقليم ،لبذل كل المجهودات الوحدوية من أجل فعل اجتماعي جماهيري معبر عن مصالح الجماهير الشعبية ضد الفساد والاستبداد.

المكتب المحلي
الأحد 08 يونيو 2025

فرع الجمعية بمراكش المنارة يدق ناقوس الخطر:

– الأطفال يؤدون الثمن باهضا ولا يعوض نتيجة فشل السياسات العمومية والتدبير الكارثي للسلطات المنتخبة محليا.

– ارتفاع درجات الحرارة يدفع الأطفال واليافعين إلى المغامرة بحياتهم في غياب بدائل و أماكن آمنة ومحروسة للاستحمام والاحتماء من لهيب الصيف، مما يؤدي إلى فواجع مؤلمة تصل حد الحرمان من الحق في الحياة.

في أقل من أسبوع عرفت ضواحي مدينة مراكش حوادث مفجعة راح ضحيتها 5 اطفال غرقا في أماكن غير آمنة.

في يوم 2 يونيو الجاري غرق طفلان صغيران في حوض مائي مخصص للسقي الفلاحي، ووقع الحادث المأساوي والمفجع قرب دوار المرادسة غير بعيد عن مدينة تامنصورت.

هذا الحادث المؤلم ليس الأول من نوعه الذي يقع بسبب بحث الأطفال عن أماكن وفضاءات تلبي اندفاعهم المشروع للعب والهروب من شدة الحرارة نظرا لغياب مسابح عمومية خاصة أن هناك مسبح بلدي مبرمج منذ خمس سنوات دون أن يتم إنجازه بسبب عدم اهتمام المسؤولين بهذا المجال.

ويوم 7 يونيو الجاري اي يوم عيد الأضحى لقي (3) ثلاث قاصرين حتفهم في فاجعة مروعة بدوار فورني بلوك 913 بجماعة سعادة بضواحي مراكش، إثر غرقهم بصهريج مائي.

وفي كلتا الواقعتين المفجعتين سواء بتامنصورت أو جماعة السعادة، فإن ظروف وملابسات الحادثين لا يمكن الكشف عنها الا ببحث وتقصي معمق، لكن الأكيد أن غياب أماكن آمنة ومجهزة ومحروسة مخصصة للسباحة والهروب من درجات الحرارة الحارقة التي تعرفها المنطقة تبقى الدافع الأبرز لبحث الأطفال والقاصرين وحتى الشباب عن صهاريج أو برك مائية غير صحية وغير آمنة للسباحة والاستجمام.

والجمعية المغربية لحقوق الإنسان فرع المنارة مراكش؛

اذ تعبر عن حزنها العميق وتتقدم بأحر التعازي لأسر الضحايا بكل من تامنصورت وجماعة السعادة فإنها:

* تحدر من استمرار مثل هذه الأحداث المؤلمة لان سابقاتها لم يتم التعامل معها بالحزم المطلوب، حيث غياب مقاربة حمائية من مثل هذه الواقعة.
* تسجل استمرار الدولة في عدم التعاطي الجدي والمسؤول في سياساتها العمومية مع توفير بنيات تحتية مجهزة للعب والاستجمام خاصة المسابح العمومية وبالوفرة المطلوبة لتستجيب لحاجيات الساكنة خاصة وأن المنطقة تعرف حرارة مرتفعة منذ شهر ماي وإلى غاية نهاية شتنبر؛
* تؤكد الجمعية على ضرورة مراقبة وحراسة كل الصهاريج الخاصة والمخصصة للسقي لما تشكل من خطر على حياة مرتاديها الفارين من لهيب الحراة ، وتدعو السلطات الى تكثيف التوعية بمخاطر وعواقب السباحة في مثل هذه الأماكن؛
* تجدد التأكيد على ضرورة الاستثمار في إنجاز مرافق تستجيب لحاجيات الشباب المتزايدة في فصل الصيف بدل هدر المال العام في مشاريع تفتقد للجدوى والنجاعة الاجتماعية،
* تنبه إلى أنه حتى المسابح المتوفرة خاصة بالوسط الحضري تعرف اكتظاظا قد يتجاوز خمس مرات طاقتها الاستيعابية مما يدفع بالشباب واليافعين إلى السباحة في النافورات المتواجدة في بعض المدارات الطرقية أو الساحات.
* تدعوا السلطات القضائية الى التقصي والتحري الجدي، لتحديد اسباب الوفيات رفعا لكل التباس أو سوء الفهم وللكشف عن الحقيقة كاملة.

إن تجاهل الدولة لرغبات الشباب والأطفال وضرب حصار على حقوقهم المشروعة في أماكن عمومية لممارسة اللعب والثقافة والرياضة خاصة السباحة، إخلال ممنهج بأهم التزامات الدولة اتجاه شريحة مهمة من عامة الشعب

عن المكتب:
مراكش 7 يونيو 2025

«الجامعة الوطنية للقطاع الفلاحي:

– تعتز بالنجاح الكبير للمؤتمر الوطني لشبيبتها؛

– تطالب الوزارة بالتعجيل بتنفيذ التزاماتها مع جامعتنا؛

– تجدد دعمها وتضامنها مع الشعب الفلسطيني ومقاومته وتطالب بإنهاء كافة أشكال التطبيع مع الكيان الصهيوني.

انعقد يوم الثلاثاء 03 يونيو الجاري عبر تقنية التناظر عن بعد الاجتماع العادي للمكتب الجامعي للجامعة الوطنية للقطاع الفلاحي في دورته السادسة، وبعد الوقوف على مميزات الأوضاع العامة والساحة الاجتماعية وأوضاع شغيلة القطاع الفلاحي على وجه الخصوص، والتداول في مستجدات الساحة النقابية ومناقشة مضامين التقرير العام وما عرض على الاجتماع من تقارير تكميلية؛ يسجل المكتب الجامعي ما يلي:

1– اعتزازه وافتخاره بالنجاح الكبير للمؤتمر الوطني الخامس لشبيبة القطاع الفلاحي وتثمينه للروح الحماسية وللأجواء النضالية، الجدية والديمقراطية التي طبعت أشغاله، ولعموم مقررات ونتائج المؤتمر سواء على المستوى الأدبي أو التنظيمي؛

2– تثمينه لحصيلة البرنامج التنظيمي للجامعة ودعوته كافة المناضلات والمناضلين على مستوى الفروع والنقابات الوطنية والتنظيمات الموازية التابعة للجامعة لمواصلة التعبئة لتجديد هياكلها بما يقوي انصهارها في الدينامية النضالية والتنظيمية المتواصلة للجامعة، تنفيذا للبرنامج المذكور والتزاما بمبدأ الديمقراطية وبأهداف المخطط الاستراتيجي للجامعة؛

3– استيائه مما يعرفه تنفيذ العديد من التزامات الوزارة من بطئ شديد، ودعوته مجددا وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات لتنزيل كافة الإلتزامات المترتبة عن اجتماع 07 فبراير الماضي وفي مقدمتها ما يتعلق بإخراج النظام الأساسي لمستخدمي المكاتب الجهوية للاستثمار الفلاحي بما يضمن التجاوب مع ملاحظات التنسيق النقابي في هذا الصدد، والقانون الأساسي للمكتب الوطني للسلامة الصحية للمنتجات الغذائية، وتجويد القوانين الأساسية للمؤسسات العمومية التابعة للوزارة، ومضاعفة ميزانية مؤسسة النهوض بالأعمال الاجتماعية –قطاع الفلاحة وإخراج قانون إحداث مؤسسة الأعمال الاجتماعية للوكالة الوطنية للمحافظة العقارية والمسح العقاري والخرائطية، والتعويضات الجزافية، وأجرأة تنزيل اتفاق 30 أبريل 2022 الخاص بالمساواة بين الحد الأدنى للأجور في الفلاحة ونظيره في باقي القطاعات، عبر اصدار مرسوم يوضح ويدقق مراحل وكيفية تحقيق المساواة في أفق 2028، وإنهاء معاناة العمال ضحايا الشراكات الفاشلة على أراضي الدولة الفلاحية، والحوار حول مطالب الفلاحين الصغار وأوضاعهم المزرية، وتحسين ظروف عمل المرأة تنفيذا لمضامين المذكرة الوزارية رقم 4045 الصادرة في 25 دجنبر 2020، وغيرها من الالتزامات؛

4– تقريره عقد اجتماع اللجنة الإدارية للجامعة في أواخر شهر يونيو الجاري وجعله مناسبة لتقييم حصيلة أجرأة الاتفاقات المبرمة مع وزارة الفلاحة واتخاذ المتعين من أجل تنزيل سليم ودون تماطل لمجمل الاتفاقات المذكورة وحل الملفات العالقة؛

5– تأكيده دعم الجامعة لنضالات مختلف الفئات وفي مقدمتها تعديل الأنظمة الأساسية للفئات المشتركة ما بين الوزارات من متصرفين ومهندسين وتقنيين ومساعدين تقنيين ومساعدين إداريين، وإنصاف حاملي الشهادات بمن فيهم الدكاترة، بما يحقق العدالة الأجرية والكرامة المهنية؛

6– تضامنه مع نضالات العاملات والعمال الزراعيين المتواصلة بمختلف المناطق لتطبيق قوانين الشغل والضمان الاجتماعي، على علاتها، وفي مواجهة الاستغلال المكثف ومن أجل تحسين ظروف الصحة والسلامة، ووضع حد للمآسي الناجمة عن إصابات وموت العاملات والعمال بسبب حوادث السير أثناء نقلهم من وإلى أماكن العمل؛

7– تنديده بإفراغ الحوار الاجتماعي من أي مضمون، سواء بعدم عقد دورة شتنبر المنصرم أو بتحويله إلى دردشة شكلية في دورة أبريل الأخير، في ظل تراكم مطالب وانتظارات الشغيلة؛ وتضامنه مع النضالات العمالية ببلادنا في مواجهة خرق قانون الشغل على علاته، وتجريد شرائح واسعة من العاملات والعمال من الحماية الاجتماعية، وانتهاك الحق في التنظيم النقابي وفي المفاوضة الجماعية؛

8– إدانته القوية للإرهاب الصهيوني المتواصل ضد الشعب الفلسطيني وكافة شعوب المنطقة والإبادة الجماعية الجارية بغزة والعدوان الممتد على كامل الأراضي الفلسطينية وبلدان المنطقة، وتحيته العالية لمشاركة الجبهة المغربية لدعم فلسطين ومناهضة التطبيع في المسيرة العالمية إلى غزة، ما بين 12 و20 يونيو الجاري، وللنهوض الشعبي العارم عبر العالم المساند للحق الفلسطيني؛ ودعوته كافة مناضلات ومناضلي جامعتنا للمساهمة القوية في كل أشكال الدعم الممكنة للشعب الفلسطيني، والانخراط بمزيد من القوة في مختلف فعاليات الجبهة، تأدية لواجب المساهمة في إسقاط التطبيع الخياني مع الكيان الصهيوني وتجريمه.

عن المكتب الجامعي
في 03 يونيو 2025

شتوكة آيت باها
استمرار استغلال العمال والعاملات في القطاع الزراعي

تستمر معاناة العاملات والعمال بالقطاع الزراعي باشتوكة أيت باها في عدة شركات ووحدات إنتاجية في القطاع الزراعي وفي هذا الإطار فقد قام مجموعة من العمال والعاملات بوقفات واعتصامات احتجاجية ابتداء من بداية شهر يونيو الجاري وفي هذا الإطار تمّ الوقوف على ما يلي :

– نظم عمال وعاملات محطة التلفيف سوفريش sofresh وقفة احتجاجية يوم الثلاثاء 03 يونيو 2025 نتيجة عدم توصلهم/ن بأجورهم/ن لما يزيد عن شهر ونصف إضافة إلى غياب تطبيق قانون الشغل وعدم التصريح بأيام العمل لدى cnss وغياب التغطية الصحية إضافة إلى تفشي حوادث الشغل.

– دخول عمال وعاملات AGROS– SEVILLA في اعتصام أمام الضيعة رقم 01 بدوار الرمل أيت اعمير نتيجة توقيفهم عن العمل وإغلاق باب الضيعات في وجه الجميع بدون سابق إنذار منذ يوم الثلاثاء 03 يونيو 2025 وعدم توصلهم/ن بأجورهم/ن وتوقف التغطية الصحية،علاوة على ظروف النقل السيئة.... ورغم اللقاءات التي تمت على مستوى مفتشية الشغل ب بيوكرى، فإن العديد من العمال والعاملات يشتكون من تقصيرها في القيام بمهامها وانحيازها للباطرونا.

وتجذر الإشارة إلى أن الطبقة العاملة بالقطاع الزراعي تتعرض للاستغلال بشكل خطير على عدة مستويات في ظل غياب التنظيم النقابي المكافح.

في مذكرة مطلبية أولية،

جامعة القطاع الفلاحي (إم ش)، تنبه لأوضاع العاملات والعمال الزراعيين وتحدد مطالبهم

تقديرا للدور الأساسي الذي يقوم به أزيد من مليون ونصف مليون عاملة وعامل زراعي في توفير الغذاء لعموم المواطنات والمواطنين. وحتى تواصل هذه الشريحة من الطبقة العاملة المغربية، دورها كطرف أساسي في عملية الإنتاج ضمن شروط مادية ومعنوية تطور من مردوديتها وتضمن احترام كرامتها وآدميتها وتحقق النهوض بأوضاعها الاجتماعية. شروط تترجم التزام الدولة المعلن، بالرقي بالأوضاع الاجتماعية لعموم المواطنين والمواطنات وبتكريس الحقوق والحريات والسهر على احترام القانون بعد ملاءمته مع المواثيق والتشريعات الدولية حول الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، ومنها الالتزام بالشروط الأساسية للعمل اللائق، وكذلك بالقضاء على مختلف أشكال التمييز بين المواطنين، نساءا ورجالا، والتخلص من المبررات القانونية والعملية التي تكبح التطور الإيجابي للعلاقات الشغلية في هذا القطاع.

ومن أجل الدفع بهذه العلاقات في اتجاه التكافؤ والإنصاف، تتقدم الجامعة الوطنية للقطاع الفلاحي بهذه المذكرة المطلبية الخاصة بالعاملات والعمال الزراعيين بهدف فتح حوار بناء ومثمر حولها بمشاركة كافة الأطراف المعنية، حوار نتمنى أن تتمخض عنه التزامات واضحة وآليات عملية وآجال محددة لتتبع وتقييم تنفيذ هذه الالتزامات.

وتتمثل مطالب الجامعة فيما يلي:

أ) في شأن التمييز القانوني:

باعتبار أنه لا يمكن بأي منطق كان أن يستمر تسويغ واقع التمييز القانوني الذي يعانيه العمال والعاملات الزراعيين فإننا نطالب ب:

- تطبيق اتفاق 26 أبريل بين الحكومة والمركزيات النقابية وممثلي الباطرونا،القاضي بتوحيد الحد الأدنى للأجور بين كل القطاعات على مدى ثلاثة سنوات (3/1 كل سنة) ابتداء من تاريخ توقيع الاتفاق، ونذكر بهذا الخصوص أن الحد الأدنى للأجور القانوني في الفلاحة يقل بنسبة 40 % قياسا للحد الأدنى للأجور في الصناعة والتجارة. (وهو الفارق الذي يبلغ 29.00 درهم يوميا، أو ما يساوي 754،00 دهم شهريا كفارق ويتسع كلما كانت الزيادة نسبية في الأجور).
- توحيد مدة العمل : يشتغل العمال الزراعيون قانونيا 48 ساعة في الأسبوع مقابل 44 ساعة فقط في الصناعة والتجارة والخدمات. وفي الواقع فإن العمال الزراعيين يشتغلون أزيد من 10 ساعات في اليوم دون احتساب الساعات الإضافية بمبررات قانونية (المادة 184 من مدونة الشغل) وفي ظروف جد قاسية.

وللتذكير فإن العمال الزراعيين حرموا من التعويضات العائلية لأزيد من 20 سنة ولم يتم الاستجابة لهذا المطلب إلا سنة 2008.

ب) احترام الحق النقابي والحريات النقابية والتسهيلات النقابية وتشجيع الحوار والتفاوض:

1- وضع حد لمحاربة العمل النقابي ولطرد أعضاء المكاتب النقابية مباشرة بعد تأسيس نقابة العمال.

2- إرجاع جميع المطرودين لأسباب نقابية وفي مقدمتهم مندوبي الأجراء.

3- جعل حد للتواطؤ في التصريح بطرد مندوبي الأجراء من طرف مفتشي الشغل وجعل هذا «الفعل» خطأ مهنيا جسيما يتحمل المفتش تبعاته القانونية بصفته الشخصية.

4- وضع حد لتشغيل العمال الجدد خلال فترة الإضراب.

5- تفعيل التزام الدولة منذ سنوات القاضي بإلغاء الفصل 288 ضد العمال المضربين وحذف العقوبة السالبة للحرية في حقهم وجبر الضرر الذي تحمله العمال بسبب تطبيق هذا الفصل طيلة عقود.

6- عدم اللجوء إلى عسكرة الضيعات المضربة واستعمال القوات العمومية لقمع الحركات الاحتجاجية النقابية.

7- عقد اجتماعات دورية تكون مناسبة لمتابعة النزاعات الاجتماعية الكبرى والتحكيم والمفاوضة الجماعية، تجمع نقابتنا وممثلي وزارة الفلاحية ووزارة التشغيل والمشغلين.

8- تقديم التسهيلات الضرورية للممثلين النقابيين للقيام بعملهم النقابي سواء داخل الضيعات أو من أجل الحضور في اللقاءات النقابية والتكوينية.

9- تنظيم دورات تكوينية وتأهيلية لفائدة الممثلين النقابيين وممثلي المأجورين بشراكة بين نقابتنا ووزارتي الفلاحة والتشغيل.

10- الحوار والمفاوضة الجماعية:

. تفعيل آليات التصالح المحلية والإقليمية والمركزية وفق الضمانات والآجال المنصوص عليها في مدونة الشغل.

. تحديد محاور مركزي جدي ومسؤول يمثل الباطرونا الزراعية.

. تشجيع عقد اتفاقيات الشغل الجماعية ومأسسة المفاوضة الجماعية في القطاع.

ج) مطالب حول القضاء ونزاعات الشغل:

1. إنشاء محاكم الشغل على غرار المحاكم التجارية والإدارية؛ مع ضمان سرعة ونجاعة المحاكم في النظر في نزاعات الشغل المعروضة حاليا وفي تنفيذ الأحكام الصادرة لفائدة العمال.
2. الإسراع بالبث في مساطر التصفية القضائية للشركات وإعطاء الأولوية للعمال خلال التصفية، بتمكينهم من مستحقاتهم ثم تمكين الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي من المبالغ المستحقة له قبل الدائنين والممونين.
3. تحديد آجال البث في قضايا نزاعات الشغل.
4. تحريك مسطرة خيانة الأمانة ضد المشغل الذي لا يؤدي الأجور والاشتراكات لفائدة (CNSS) والتغطية الصحية التي يتم اقتطاعها من أجور العمال.
5. تحريك المتابعات القضائية في قضايا تعمد الإفلاس (التفالس).
6. الاعتراف بالحجية القانونية لمحاضر مفتشية الشغل المنجزة في مجال الجنح على غرار ما هو معمول به مع ضباط للشرطة القضائية.
7. ضبط هوية المشغلين ومسيري الضيعات والشركات عند إنجاز مفتشي الشغل للمحاضر والتأكد من صحتها تفاديا للإلغاء والحفظ.

د) احترام قانون الشغل:

1- إلزام الباطرونا باحترام مضامين قانون الشغل، والرفع من العقوبات الجزرية ضد منتهكيه.

2- وضع حد للإغلاقات اللاقانونية وتسريح عمالها.

3- تعويض العمال في حالة الإغلاق القانوني بعد مفاوضات جادة مع المكتب النقابي.

4- التطبيق الشامل لقانون الشغل، بدءا تعميم بطاقة الشغل وورقة الأداء وعقود الشغل والتدويم ومنحة الأقدمية، ووضع حد لاستعمال عقود العمل محددة المدة، مما جعل العمل المؤقت قاعدة وليس استثناء.

5- تعميم التصريح بالعمال الزراعيين لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي للاستفادة من التعويضات العائلية ومن التغطية الصحية الإجبارية ومن باقي الخدمات التي يقدمها الصندوق. ومن المعلوم أن نسبة التصريحات لا تتجاوز 6% كنسبة وطنية.

6- تمتيع عاملات وعمال محطات التلفيف من التعويضات العائلية طيلة السنة.

7- وضع حد للالتفاف على حقوق العمال عبر ما يسمى بوكالات الوساطة في شركات التشغيل المؤقت والمقاولة من الباطن...

8- الحرص على الضمانات القانونية والحقوقية أثناء تفعيل المساطر التأديبية تفاديا للشطط في إصدار العقوبات.

9- العمل على تطبيق مضمون مدونة الشغل فيما يتعلق بساعات العمل الأسبوعية بالنسبة للحراس المحددة في 48 ساعة، عوض 84 ساعة أسبوعيا، المعمول بها كأمر واقع، واعتبار ما فوق ذلك ساعات إضافية مؤدى عنها.

ه) ظروف العمل وشروط الصحة والسلامة

1. تقييد «سلطة تحديد وثيرة العمل» التي يحتكرها المشغل والتي ينتج عنها في أحيان كثيرة، وضع وثيرة للعمل تفوق طاقة العمال، وجعل «كتلة العمل المطلوب إنجازها» موضوع اتفاق بين المشغل وممثلي العمال بإشراف من طبيب الشغل.
2. تحسين ظروف الصحة والسلامة في الضيعات الفلاحية وبمحطات التلفيف وضمان شروط سليمة لنقل العاملات والعمال ومراقبة استعمال الأدوية وتوفير الوقاية منها للعاملات والعمال.
3. مراقبة تخزين واستعمال الأدوية والمبيدات الكيماوية والتخلص من الكم الهائل للمبيدات المنتهية الصلاحية ومنع استيراد واستعمال المواد المحظورة منها عالميا، التي تغزو الأسواق الوطنية وتنتهي في أيادي العاملات والعمال.
4. تفعيل لجان الصحة والسلامة

←

وتطبيق مضامين قانون الشغل في هذا الباب، والعمل على إنشاء لجان الصحة والسلامة في المؤسسات التي توجد فيها أخطار محدقة حتى عندما يقل عدد العمال فيها عن 50 عاملا.

5. الحرص على تشكيل وتفعيل لجان المقاولة.
6. توفير طب الشغل وسيارات الإسعاف لنقل الحالات المستعجلة من عاملات عمال الضيعات الفلاحية
7. احترام كرامة العمال والعاملات ووضع حد للتحرشات بكل أشكالها ضد العاملات.
8. توفير دور الحضانة للعاملات الزراعيات.
9. تفعيل المقتضى القانوني الخاص بمنع تشغيل الأطفال والطفلات دون 15 سنة بالضيعات الفلاحية.
10. تقريب إدارات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي ومفتشيات الشغل للتجمعات العمالية وتبسيط مسطرة التسجيل لتسهيل ولوج الآلاف من العاملات والعمال لخدمات الصندوق، وإدارة الشغل.
11. إلغاء الحد الأدنى (3240 يوم عمل مصرح بها لدىCNSS) المطلوب للاستفادة من الحق في التقاعد
12. تبسيط شروط الاستفادة من التعويض عن فقدان الشغل ورفع الشروط التعجيزية المتعلقة بتنفيذ هذا القانون
13. مراجعة الطريقة غير المنصفة للعمال المؤقتين في احتساب معاش التقاعد (حيث يجري احتسابها بنفس طريقة المعتمدة بالنسبة للعمال الدائمين).
14. التقليص من مدة 8 سنوات من العمل الفعلي التي يتم اعتماد معدل الدخل فيها لاحتساب معاش التقاعد.
15. الرفع من الذعائر المالية عن عدم التصريح بالعمال لدى الضمان الاجتماعي حتى تساوي على الأقل نسبة الفائدة في البنوك لردع المخالفين.
16. دفع صندوق الإيداع والتدبير لمساهمة في خلق سكن اجتماعي وخدمات اجتماعية لفائدة العمال الزراعيين باعتباره صندوق يمول من ودائع الأجراء ومن ضمنهم هذه الشريحة الفقيرة.
17. المطالبة بإلغاء «مذكرة داخلية» أصدرها مديرCNSS تحرم العمال من الحق في الحصول على عدد من الوثائق التي تهمهم وخصوصا ما يعرف ب CODE 38 / بيان التصريح بأيام العمل الأجور وايام العمل الفعلية، واشتراط ذلك بتبرير من مؤسسة عمومية كالقضاء أو منديوبية الشغل، (في شتوكا أيت باها، يتم اشتراط موافقة المشغل).

و) حل نزاعات الشغل القائمة (انظر المرفق نماذج لخرق قانون الشغل وضرب المكتسبات في عدد من الضيعات التي تتواجد فيها الجامعة الوطنية للقطاع الفلاحي)

ز) مطالب عمال شركتي صوديا وسوجيطا سابقا بروتوكول 29 يونيو 2009

- متابعة تطبيق مضامين بروتوكول 29 يونيو 2009، الذي على إثره تم إطلاق الشطر الثاني من عملية تفويت أراضي شركتي صوديا وسوجيطا.

واقع الاستثمار والمشاكل العالقة:

- تفعيل لجنة المتابعة الخاصة بالتزامات المستثمرين المنصوص عليها في دفاتر التحملات وفسخ عقود الكراء والشراكة واسترجاع أموال الدعم من المستثمرين الذين لم ينفذوا التزاماتهم (المتعلقة بالاستثمار وخلق فرص الشغل) بعد انقضاء الآجال القانونية المتفق عليها في عقود الاستثمار.
- إدماج العمال الزراعيين في مخطط المغرب الأخضر عبر ربط الدعم للمستثمرين الزراعيين بعقد اتفاقيات شغل جماعية من شأنها تحسين دخل العمال وظروف عملهم.
- وضع حد للمخالفات التي يصر عليها العديد من المستثمرين سواء في ما يخص احترام مدونة الشغل وحماية المكتسبات أو الالتزام بدفاتر التحملات بمنطقة بركان وسوس ماسة وتارودانت ومنطقة الغرب وزعير وبني ملال وغيرها، والتي يتمثل أهمها في ضعف الاستثمار عامة وعدم الالتزام بمضامين عقود الاستغلال، وعدم احترام قانون الشغل ودفاتر التحملات، والتراجع عن مكتسبات العمال الدائمين و تسريح العمال المرتبطين بالضيعات لعقود، والتحايل من أجل التعطيل العمدي للعمال المرتبطين بالضيعات عبر اعتماد وكالات الوساطة وشركات التشغيل المؤقت ...هذا فضلا عن محاربة العمل النقابي.

ح) استعادة الضيعات الفلاحية (أغلبها من الأراضي المسترجعة) التي تم تسليمها للنافذين في إطار «هبات» أو «صفقات مباشرة» والتي لا تعرف أي استثمار، الأمر الذي نتج عنه تعطيلها كإحدى وسائل التنمية القروية وتعطيل العمال المرتبطين بها وتشريدهم نتيجة لجمود الاستثمارات بهذه الضيعات.

ط) المصادقة على اتفاقيات منظمة الشغل الدولية المتعلقة بالزراعة.

ص) إعادة النظر في سير آليات الصلح والتفتيش والضبط التي تعتمدها وزارة التشغيل وتمكين المندوبيات الإقليمية للتفتيش ومراقبة شروط الصحة والسلامة من وسائل العمل والموارد البشرية والتحفيزات؛ مع الضرب على أيدي الفاسدين من مفتشي الشغل ومراقبي الصحة والسلامة وتقريب مفتشيات الشغل من المجال القروي.

التواصل مع الإطارات المنشغلة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية وبالعدالة الاجتماعية ببلادنا والتعاون معها من أجل المساهمة في طرح البدائل التي من شأنها مواجهة الاستغلال المكثف وامتهان الكرامة الإنسانية الذي تكرسه بعض بنود قانون الشغل والقانون الجنائي وغيرها ضده هذه الشريحة من العمال، والحد من ضرب الضمانات القليلة التي يوفرها لها قانون الشغل وباقي القوانين الوطنية ذات الصلة بالموضوع...

ـ خاتمة:

إن الجامعة الوطنية للقطاع الفلاحي (إ م ش)، إذ تعرض من جديد هذه المذكرة المطلبية على الجهات الحكومية المختصة والمتدخلين وتضعها لدى حلفائها وأصدقاء الطبقة العاملة، من قوى اجتماعية وسياسية وحقوقية ديمقراطية وتقدمية، فإنها تبتغي من ذلك:

. مطالبة الدولة بتحمل مسؤوليتها كاملة في تنفيذ الاتفاقات الموقعة مع المركزيات النقابية، وتطبيق قانون الشغل وتشجيع المفاوضة الجماعية وجعلها إلزامية، وتعديل النصوص القانونية التمييزية والتي تحد من حقوق وحريات العمال وإلغاء الفصل 288 من القانون الجنائي وخلق قضاء للشغل نزيه وناجع، والتوقيع على الاتفاقيات الدولية ذات الصلة بالحقوق الشغلية والاجتماعية وحقوق الإنسان بشكل عام.

. التواصل مع الإطارات المنشغلة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية وبالعدالة الاجتماعية ببلادنا والتعاون معها من أجل المساهمة في طرح البدائل التي من شأنها مواجهة الاستغلال المكثف وامتهان الكرامة الإنسانية الذي تكرسه بعض بنود قانون الشغل والقانون الجنائي وغيرها ضده هذه الشريحة من العمال، والحد من ضرب الضمانات القليلة التي يوفرها لها قانون الشغل وباقي القوانين الوطنية ذات الصلة بالموضوع، ودفع الدولة لتنفيذ التزاماتها اتجاه هذه الشريحة من المواطنات والمواطنين والتوقيع على كافة الاتفاقيات الدولية التي تحمي الأجراء الزراعيين من الاستغلال و الهشاشة وملاءمة القوانين الوطنية مع التشريعات الدولية التي صادقت عليها بلادنا بهذا الخصوص.

عن المكتب الجامعي

أسرة المختطف مجهول المصير أحمد برهيش تحتج على مجلس بوعياش

وجهت أسرة المختطف والمختفي قسرا مجهول المصير أحمد برهيش بنموسى رسالة إلى المجلس الوطني لحقوق الإنسان تحتج فيها على ما جاء في جواب هذا الأخير للفريق الاممي المعني بحالات الاختفاء القسري جاء فيه؛

تحية واحترام، وبعد..

بعد الاطلاع على فحوى جواب السلطات المغربية الموجه للفريق الأممي العامل المعني بحالات الاختفاء القسري بتاريخ 21/10/2024 والخاص بحالة والدنا المختطف المفقود أحمد برهيش بنموسى. أجدني مضطرا لمراسلتكم نيابة عن أفراد العائلة محتجا بشدة ومعبرا لكم :

1 – استغرابنا وغضبنا لما تضمنه هذا الجواب المليئ بالمغالطات والأكاذيب التي تدحضها الحقائق الثابتة والمؤكدة بالأدلة والبراهين القطعية.

2 – رفضنا المطلق لكل ما جاء في الجواب الاستخفافي جملة وتفصيلا.

3 – نشجب تصنيف حالة والدنا ضمن حالات الاختفاء الطوعي وهو ما يتعارض ويتناقض مع ما تم الإقرار به من طرف هيئة وطنية رسمية تابعة للمجلس الوطني لحقوق الإنسان في ا لمقرر التحكيمي عدد (ن 1100) بتاريخ 03/07/2002 وذلك بما يلي: «تبين لهيئة التحكيم من خلال دراسة مستندات الملف أن قضية المناضل أحمد برهيش بنموسى تدخل ضمن حالات الاختفاء القسري والاعتقال التعسفي... لأن احتجازه تم لأسباب سياسية وفي ظروف تفتقد إلى الشرعية».

4 – يعتبر هذا الجواب (جواب السلطات المغربية الموجه للفريق الأممي العامل المعني بحالات الاختفاء القسري) بمثابة دليل على محاولة التنصل من مسؤولية استجلاء الحقيقة الكاملة في ملفات الاختفاء القسري ومنها حالة والدنا المختطف المفقود أحمد برهيش بنموسى ضربا وتناقضا مع الاتفاقيات والمواثيق الدولية في هذا الخصوص.

5 – إن مثل هذه الأساليب التدليسية والتضليلية لا يمكنها أن تتغافل وتغضي عن الحقيقة المصيرية لمختفينا.

بناء على ما سبق فإننا :

متأكدين قطعيا بأن حالة والدنا المختطف المفقود أحمد برهيش بنموسى تتوفر فيها كل عناصر الاختفاء القسري وفق المادة الثانية من الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري.

نطالبكم بإعادة النظر في الجواب المشار إليه والتراجع عنه ومواصلة التحريات من أجل استجلاء الحقيقة حول ملف والدنا بإثبات حقيقة وفاته وأسبابها وظروفها والكشف عن مكان دفنه – إن كان توفي فعلا –

متشبثين مطلقا وبشدة بكافة بنود المادة 24 من الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري.

وتقبلوا السيدة رئيسة المجلس الوطني لحقوق الإنسان المحترمة فائق التقدير والاحترام والسلام.

التوقيع : عبد الرحيم برهيش باسم ذوي الحقوق المختطف المفقود أحمد برهيش بنموسى
التاريخ : 4 / 6 / 2025

فضيحة بيع الديبلومات: الأساليب والمرامي

م . س

خلال شهر مايو الماضي انفجرت فضيحة الاتجار في الديبلومات والشواهد الجامعية بجامعة ابن زهر بمدينة اكادير من طرف أحد الأساتذة المكلف بتدبير إحدى شعب الماستر. هذه النازلة كشفت، مرة أخرى، عن استمرار الأزمة البنيوية التي يتخبط فيها قطاع التعليم العالي والتي تتمظهر في البنيات التحتية القديمة والمتهالكة للعديد من الكليات والاكتظاظ الفظيع الذي باتت تعرفه اغلب الجامعات بالإضافة إلى جمود المناهج وعدم مواكبتها للمتطلبات العلمية والتكنولوجية المتسارعة التي يعرفها العالم. نتيجة كل هذه الاعطاب والمشاكل أدى و يؤدي إلى ضعف مهول على مستوى المرد ودية والانعكاس الهائل على مستوى الهدر الجامعي.

لقد أرخت هذه الفضيحة بضلالها على القيمة الاعتبارية للشهادة الجامعية بالمغرب و لوثت ،بشكل عام سمعة الجامعة المغربية كمشتل للعلم، كما أصبحت تهدد مصداقيتها، و بشكل غير مباشر تلحق ضررا كبيرا بمجهودات الطلبة وكدهم لنيل مختلف الاستحقاقات الجامعية.

فمختلف المواقع الإخبارية، ركزت على توجيه الانتقادات إلى الأستاذ المتهم ببيع الشواهد الجامعية، في محاولة تحميله مسؤولية الفشل الذي يعرفه قطاع التعليم العالي دون البحث في الأسباب العميقة لهذا الفشل الذي تشكل هذه الفضيحة إحدى أوجه تجلياته، فبدل ان يتم انتقاد فشل السياسات المنتهجة منذ الاستقلال الشكلي في النهوض بقطاع التعليم العالي و جعله في مصاف الدول النامية، يتم اللجوء الى جلد الاستاذ و تحميله كل الاوزار و الاخفاقات التي تعرفها الجامعة العمومية. فكل الإصلاحات المتخذة منذ عقود و كل الأموال المرصودة من ديون خارجية و إعانات مؤسساتية لم تزد قطاع التعليم العالي إلا الفشل و الإفلاس. و الجدير بالذكر أن عدد البرامج الإصلاحية بمختلف تسمياتها بلغ أربع عشرة إصلاح جميعها أخفقت في تحقيق هدف جعل التعليم العالي قاطرة للتنمية. و السبب الرئيسي في هذه الإخفاقات المتتالية يكمن في تهميش دور الفاعلين الأساسيين الأساتذة و الطلبة. فكل الإصلاحات المتخذة لم تأخذ بعين الاعتبار هذين المحورين و هذا هو سبب الفشل. فأزمة التعليم بشكل عام وضمنه التعليم العالي هي أزمة نظام و ليست أزمة عابرة أو أزمة أفراد تحملوا مسؤوليات تدبير و تسيير هذا القطاع الحيوي لفترات محدودة. فكما هو معلوم فالنظام المخزني هو نظام تبعي لمراكز القرار الامبريالي و مؤسساته المالية، التي تعطيه التوجيهات المستقبلية، هذه المؤسسات، لا ترى في قطاع التعليم، بشكل عام، الا قطاعا مربحا يمكن إخضاعه لقانون السوق، عبر تسهيل عملية تفويته إلى الرأسمال قصد الاستثمار فيه. في هذا الاتجاه، فرضت الدوائر المالية الامبريالية على الدولة التخلي عنه كمرفق عمومي و تفويته للرأسمال المحلي و الأجنبي كقطاع خدماتي مقابل الأرباح التي سيجنيها المستثمرون. هذا التوجه يقتضي تخريب القطاع العمومي عبر العديد من الآليات والصعوبات التي تجعل المواطن يهجر التعليم العمومي و توجيه أبنائه إلى التعليم الخصوصي، الذي وفرت له الدولة كافة المستلزمات من دعم سخي و إعفاءات ضريبية ليقوم بمهمة التعلم والتأطير على أحسن وجه. في هذا السياق تحاول الدولة تسخير مختلف أدواتها لتسفيه عمل الأساتذة الباحثين الجامعيين والانتقاص من مجهوداتهم التأطيرية لجماهير الطلبة بالرغم من مواجهتهم للصعوبات المترتبة عن النقص الفظيع في المعدات و الموارد البشرية والضعف الكبير في تحيين البرامج البيداغوجية و المقررات. صحيح أن هناك بعض الأساتذة يخلون بواجبهم لكن لا تعدو هذه الظاهرة ان تكون استثنائية نتيجة للأعطاب البنيوية للقطاع، أما أغلبية الأساتذة، فقد برهنوا على عطاءات علمية هائلة وقدرات تأطيرية عالية كما يبرهن على ذالك مستوى الطالبات والطلبة الملتحقين بالعديد من الجامعات الأوروبية و الامريكية و غيرها، بما فيها بعض الجامعات او المعاهد العليا العريقة. وإذا كان هذا هو حالة الأساتذة الجامعيين، فان حالة المحور الثاني المشكل من الجماهير الطلابية فحدث ولا حرج. فمنذ حذر المنظمة الطلابية العتيدة « الاتحاد الوطني لطلبة المغرب» أواخر سبعينات القرن الماضي، استطاع النظام أن يفكك هذه النقابة الطلابية التي شكلت، منذ الاستقلال الشكلي مدرسة في تكوين اطر محنكة عبر تلقين الطالبات والطلبة دروسا في الوطنية والأخلاق النبيلة والدفاع عن الجماهير الشعبية في الحرية و الكرامة و العدالة الاجتماعية وفقا لشعارها الخالد « لكل معركة جماهيرية صداها داخل الجامعة « وهو ما دفع بالنظام إلى حظرها لمدة خمس سنوات وعسكرة الجامعة وزرع أجسام غريبة عن أعراف الجامعة المغربية بهدف تفجيرها من الداخل. بعد رفع الحضر القانوني، سيستمر الحظر العملي من خلال نشر عناصر المخابرات و الجواسيس داخل الجامعة و إذكاء الصراعات بين مختلف الفصائل الطلابية وصلت حد الاقتتال فيما بينها و سقوط العديد من الضحايا في الأوساط الطلابية.

> استطاع النظام أن يفكك هذه النقابة الطلابية التي شكلت، منذ الاستقلال الشكلي مدرسة في تكوين اطر محنكة عبر تلقين الطالبات والطلبة دروسا في الوطنية والأخلاق النبيلة والدفاع عن الجماهير الشعبية في الحرية و الكرامة و العدالة الاجتماعية وفقا لشعارها الخالد « لكل معركة جماهيرية صداها داخل الجامعة »

بالرغم من المحاولات الحثيثة للنظام لإفشال اي نهوض طلابي جماهيري موحد، إلا أن الطلبة من خلال فصائلهم المناضلة استطاعت أن تفشل أهم هذه المحاولات و تضمن الحفاظ على الحد الأدنى من المكتسبات التي تم تحقيقها من طرف هذه النقابة العتيدة منذ نشأتها. ولعل اكبر خطر يهدد الجامعة العمومية اليوم هو تفويتها إلى الرأسمال المحلي و الأجنبي وهو ما يعني الحكم على السواد الأعظم من بنات و أبناء الشعب المغربي بالجهل. إن الآمال اليوم معقودة على مختلف الفصائل الطلابية التقدمية لتوحد نضالاتها ضد العدو المشترك الذي يتربص بقطاع التعليم العالي، إن المعركة اليوم مصيرية فلتتوحد جهود كل الفصائل بدءا بنبذ العنف داخل الحرم الجامعي قصد سد الطريق أمام أدوات النظام التي دأب في استعمالها لزرع التفرقة بين الجماهير الطلابية.

العاملات والعمال الزراعيون، استغلال وموت في حوادث الطريق

من نافلة القول، أن العاملات والعمال الزراعيين بالمغرب يشكلون الفئة من الطبقة العاملة المغربية الأكثر استغلالا وهشاشة وتهميشا ومعاناة من التمييز القانوني منذ عقود.

ورغم الوعود بالعمل على تحسين أوضاع هذه الفئة التي تنتج الخيرات الغذائية التي نحتاجها ويصدر جزء كبير منها، التي تقدمها الحكومة في كل جولات الحوار الاجتماعي، والتي تبقى بدون تنفيذ. ولا أدل على ذلك من الالتزام الحكومي مع النقابات منذ حوار 2011 بتوحيد الحد الأدنى للأجور بين القطاع الفلاحي وباقي القطاعات في غضون الثلاث سنوات الموالية والذي لم يرى النور إلى غاية اليوم أي بعد 14 سنة.

تعود الجريدة لإثارة واقع العاملات والعمال الزراعيين من خلال التطرق لمستجدات أوضاع هذه الفئة العريضة من الطبقة العاملة وللنضالات المتواصلة التي تخوضها، من خلال آراء ومواقف فاعلين في الميدان ونقابيين مهتمين بقضايا هذا القطاع الحيوي.

مفارقة التطور الهائل للإنتاج الفلاحي وحالة بؤس البادية وأوضاع العاملات والعمال الزراعيين

الطاهر الدريدي

يعتبر المغرب بلدا فلاحيا بامتياز، ويتوفر على إمكانيات طبيعية كبيرة تلائم وتستفيد منها مختلف الأنشطة الفلاحية؛ لذلك تعتمد سياسات الدولة بشكل عام على الفلاحة وتعتبرها رافعة أساسية من الرافعات الممكنة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والمجالية ببلادنا.

وحسب كل الإحصاءات الرسمية وغير الرسمية، فقد عرف الإنتاج الزراعي خلال السنوات الأخيرة تطورا هائلا. ولا نوظف هذا النعت المتعلق بالتطور اعتباطا، لأن التطور المذكور كان ولا يزال كبيرا وكبيرا جدا، يهول كل المتتبعين من جهة ويثير مخاوف كثيرة حول مآلات الفلاحة ببلادنا وآثاره المدمرة على الطبيعة والبيئة التي لا يقام لها أي اعتبار، ذلك أن السياسة الفلاحية التي تم اعتمادها وضعت أساسا من أجل التصدير وتلبية حاجيات الأسواق الخارجية؛ فقد انتقل المغرب اعتمادا على السياسة المذكورة من المرتبة الرابعة عالميا إلى المرتبة الثالثة سنة 2024، فيما يتعلق بتسارع صادرات الفواكه والخضراوات، وانتقلت قيمة صادراته من المنتوجات الزراعية حسب منصة East Fruit من أكثر من 80 مليار درهم سنة 2022 إلى أكثر من 83 مليار درهم سنة 2023. هكذا أصبح المغرب من أكبر الدول الصاعدة عالميا على مستوى تصدير المنتجات الزراعية، وتم إدخال تقنيات جد متطورة في مجال الزراعة والري، وفي تحسين جودة التربة، كما تم تطوير البنية التحتية وإدخال تقنيات التكنولوجيا الحديثة في مجال الزراعة وفي توفير إمكانيات الإنتاج على مدار السنة.

فمنذ انطلاق ما سمي «بمخطط المغرب الأخضر» سنة 2008 وفي ظرف 10 سنوات، عرف الإنتاج الفلاحي ببلادنا والصادرات الفلاحية خاصة، تطورا كبيرا جدا؛ حيث تضاعفت قيمتها ثلاثة مرات حسب إحصائيات وزارة الفلاحة، وانتقلت من 14.2 مليار درهم سنة 2009 إلى 40 مليار درهم سنة 2019 (40 مليار درهم في سنة واحدة)، أما حجمها فقد انتقل من 1.4 مليون طن سنة 2009 إلى 2.3 مليون طن سنة 2019.

أمام هذا النمو الهائل في الصادرات والأرباح الفلكية التي يجني من ورائها الرأسماليون الخواص وتذهب إلى جيوبهم وجيوب عائلاتهم؛ يعيش العالم القروي أوضاع البؤس والفقر والعزلة والتهميش، أوضاع كشف عنها بشكل واضح ما سمي «ببرنامج تقليص الفوارق المجالية والاجتماعية بالوسط القروي ما بين 2017 و2023، الذي رصدت له الدولة ميزانية إجمالية قدرها 50 مليار درهم على مدى 6 سنوات، والذي تمثلت أهدافه المعلنة، من دون نتائج ملموسة على أرض الواقع ومن دون محاسبة أو تقييم حقيقي للإنجازات، في فك العزلة عن السكان في المناطق القروية والجبلية، وتحسين ولوج الساكنة إلى الخدمات الأساسية من كهرباء وماء صالح للشرب وصحة وتعليم وتحسين القدرات الاقتصادية ومؤشرات التنمية البشرية بهذه المناطق، وذلك حسب ما أعلنه وزير الداخلية، عبد الوافي الفتيت، أمام البرلمان عند عرضه لما سمي ب»الاستراتيجية الوطنية لتنمية المجال القروي والمناطق الجبلية».

هذه المقارنة بناء على الأرقام الرسمية، اعتمدناها بعيدا عن أي نوع من «البوليميك» لإبراز تلك الفوارق الكبيرة والهوة الشاسعة بين ما يجنيه الرأسماليون المستثمرون في الزراعة ببلادنا، مغاربة وأجانب، من أرباح خيالية ناتجة عن جزء فقط من استثماراتهم (أي المحاصيل الفلاحية فقط) وبين حجم «ميزانيات» الفقر والتفقير المخصصة للتنمية الاقتصادية والتنمية البشرية و»تحسين الأوضاع المعيشية» بالعالم القروي بشكل عام.

لذلك، فإذا كانت هذه هي الواجهة الأولى، المظلمة، للسياسة الفلاحية والاجتماعية بالعالم القروي، فإن واجهتها الأخرى الأكثر قتامة تتمثل في السياسات الاجتماعية المعتمدة تجاه الفلاحين الصغار وبشكل خاص تجاه العاملات والعمال الزراعيين (عبيد القرن الواحد والعشرين) الذين عملت وتعمل دولة الباطرونا على تكريس ما يعيشونه من أوضاع بئيسة، لا نجازف مطلقا عندما نصفها بالأكثر وحشية على مستوى المنطقة ككل.

أهم مميزات أوضاع العاملات والعمال الزراعيين ببلادنا:

إذا ما رجعنا في هذا المجال إلى أهم مميزات أوضاع العاملات والعمال الزراعيين ببلادنا، والتي تقر بها مختلف الجهات الرسمية، فيمكن إجمالها في:

. اشتغال مئات الآلاف من العاملات والعمال الزراعيين خارج أي إطار قانوني.

. استمرار التمييز القانوني في الأجور تجاه العمال الزراعيين، بعدما تنصلت الدولة والباطرونا من توحيد الحد الأدنى للأجور بالقطاع الفلاحي مع نظيره في باقي القطاعات على مدى ثلاث سنوات وفقا لاتفاق أبريل 2011؛ ثم استمرارها في نفس المناورات بعد اتفاق أبريل 2022 الذي من المفروض أن يلغي هذا التمييز في أفق 2028، بإصرارها على حتى الآن على عدم إصدار المرسوم التطبيقي الذي يوضح مراحل إنهاء التمييز المذكور عبر تحديد قيمة الزيادة في الأجور المفروض تطبيقها سنويا.

. استمرار التمييز القانوني في ساعات العمل (44 ساعة في الأسبوع بالقطاع الصناعي و48 ساعة في الأسبوع بالقطاع الفلاحي).

. استمرار الأوضاع الخطيرة واللاإنسانية على مستوى شروط الصحة والسلامة داخل الاستغلاليات الفلاحية، وخلال نقل العاملات والعمال من وإلى أماكن العمل؛ والتي يذهب ضحيتها سنويا مئات العاملات والعمال ما بين قتيل وجريح، وتخلف مئات العاهات المستديمة التي يحملونها في أجسادهم طوال ما تبقى من حياتهم.

. الضعف الفظيع والمتعمد رسميا، على مستوى الإمكانيات المادية والموارد البشرية، في جهاز تفتيش الشغل ومفتشي الضمان الاجتماعي، والذي يشكل إطلاقا ضمنيا ليد الباطرونا يمكنها من عدم احترام قوانين الشغل والضمان الاجتماعي.

ينضاف إلى هذا كله أوضاع العاملات والعمال المؤقتين والموسميين، ومعاناتهم الخطيرة لما يتعرضون له من هدر للكرامة ومن سمسرة على يد الوسطاء و»شركات» التشغيل المؤقت.

قد لا تكفي عشرات الصفحات لبسط مختلف أوجه معاناة العاملات والعمال الزراعيين؛ إلا أن الوجه المشرق الباعث للأمل في خضم كل ما يعيشونه من استغلال مكثف ومعاناة وخروقات لأبسط حقوقهم القانونية والإنسانية، هو استمرار جزء هام من بينهم في التشبث بالعمل النقابي والاستماتة في الدفاع عن حقوقهم وكرامتهم؛ فذلك هو بداية مسلك طريق الخلاص من الاستغلال والاستعباد؛ خلاص لا يعنيهم فقط بشكل مباشر وشخصي، وإنما يعني كل المدافعين والمدافعات عن الكرامة الإنسانية كل من موقعه، نقابيا كان أو حقوقيا أو سياسيا.

الرباط في 10 يونيو 2025

معاناة العمال والعاملات بإقليم اشتوكة آيت باها في مجال السكن

السعودي اوغرار

يُعدّ إقليم اشتوكة آيت باها من أبرز المناطق الفلاحية بالمغرب، حيث يشكل النشاط الزراعي العمود الفقري لاقتصاده، غير أن العمال والعاملات الزراعيين الذين يمثلون القوة العاملة الأساسية في هذا القطاع، يعانون من ظروف سكنية مزرية تجعل حياتهم اليومية مليئة بالتحديات والصعوبات. ورغم الدور الحيوي الذي يلعبونه في ضمان استمرارية الإنتاج الفلاحي، إلا أن الحق في السكن اللائق الذي يُفترض أن يكون مكفولًا للجميع، يبقى بعيد المنال بالنسبة للعمال والعاملات.

1. السكن كحق دستوري مهضوم.

ينص الدستور المغربي لسنة 2011 على علاته، في» الفصل 31 على أن الدولة والمؤسسات العمومية والجماعات الترابية تعمل على تعبئة كل الوسائل المتاحة لتيسير أسباب استفادة المواطنات والمواطنين، على قدم المساواة من الحق في السكن اللائق. كما يُلزم الدولة بوضع سياسات عمومية تحقق هذا الهدف»، لكن الواقع في اشتوكة آيت باها يُظهر أن هذا الحق يُواجه عراقيل كثيرة، خاصة بالنسبة للعمال والعاملات الزراعيات.

2. أوضاع السكن وظروف العيش الصعبة

توصيف الاوضاع:
يعد إقليم اشتوكة ايت باها نقطة استقطاب لليد العاملة من مختلف مناطق المغرب(أكثر من 30اقليم) مما شكل ضغطا كبيرا على الحصول على سكن ملائم ولائق يراعي الظروف المادية والاجتماعية للعمال/ت ،مما نتج عنه بروز عدة أحياء ودواوير سكنية في هوامش المراكز الحضرية والشبه حضرية (بيوكرى-ايت اعميرة- سيدي بيبي -انشاد- بلفاع ...الخ) إضافة إلى بروز تجمعات سكنية عبارة عن دواوير بمحيط الضيعات والشركات الفلاحية الكبرى في غياب أي تهيئة عمرانية توفر البينات التحتية الأساسية (الصرف الصحي-الطرقات-الماء والكهرباء) مما كان له انعكاسات سلبية على الأوضاع الاجتماعية والصحية للعمال وابنائهم من حيث غياب وضعف بنيات التمدرس والتطبيب والترفيه والأمن...

وقد شكل الحصول على سكن في هذه الدواوير الهاشمية عبئا ماديا كبيرا حيث اضطر العديد من العمال/ت إلى الاقتراض من مؤسسات القروض الصغرى بنسب فائدة مرتفعة.

بالإضافة إلى صعوبة الحصول على سكن لائق، يعيش العمال والعاملات الزراعيون في أوضاع سكنية مزرية تفتقر إلى الحد الأدنى من مقومات العيش الكريم. فداخل الدواوير والتجمعات السكنية المحيطة بالضيعات ومحطات التلفيف، يضطر العديد منهم إلى تقاسم غرف ضيقة ومتهالكة، لا تتوفر فيها شروط النظافة والتهوية والمرافق الأساسية، مما يؤدي إلى انتشار المشاكل الصحية والاجتماعية. وفي كثير من الأحيان، يفرض القرب من مواقع العمل على العمال السكن داخل الضيعات نفسها، في مساكن مؤقتة أو مهجورة لا تتوفر فيها شبكات الماء أو الكهرباء أو الصرف الصحي، مما يجعلها بيئة غير صالحة للعيش الآدمي. كما أن ندرة السكن المخصص لهذه الفئة تفتح الباب أمام المضاربات، حيث يُجبر العمال على استئجار غرف بأسعار لا تتناسب مع دخلهم المحدود، وهو ما يفاقم من هشاشتهم الاقتصادية. وتزداد حدة المعاناة بالنسبة للعمال المهاجرين من دول إفريقيا جنوب الصحراء، الذين يعانون من التمييز وغياب الحماية، ويُرغمون على قبول سكن في أوضاع مهينة وبأثمنة خيالية، في ظل غياب أي رقابة أو تدخل من الجهات المسؤولة.

3. غياب البنية التحتية والخدمات الاجتماعية

تعاني المناطق التي يقطنها العمال من بنية تحتية رديئة، حيث تفتقر للطرقات المعبدة، وتغيب وسائل النقل العمومي التي تسهل تنقل العمال إلى أماكن عملهم مما يجعلهم عرضة للاستغلال من طرف سائقي النقل السري وحتى وسائل النقل التي يوفرها المشغلون للعمال والعاملات هي في الغالب عبارة عن شاحنات وبيكوبات لنقل البضائع لا تليق لنقل الانسان.

كما يُسجَّل غياب شبه تام لدور الحضانة لأبناء العمال، مما يدفع الأمهات العاملات إلى ترك أطفالهن عند مربيات غير مؤهلات، حيث يتم جمع الأطفال والرضع في غرف صغيرة ومهملة، مما يعرضهم لمخاطر صحية ونفسية ، فغالبًا ما يتركن أطفالهن في «حضانات» عشوائية غير مرخصة، يتم فيها جمع عدد كبير من الرضع والأطفال في غرف رديئة تفتقر للسلامة والنظافة والرعاية المناسبة.

إن الأحياء الهاشمية التي يعيش فيها العمال والعاملات في كل من بيوكرى وأيت اعميرة تعد نموذجًا حيًا على هذا التدهور. فالسكن في هذه الأحياء يغلب عليه الطابع العشوائي، وتغيب فيه المقومات الأساسية للحياة الكريمة.

في أيت اعميرة على سبيل المثال، توجد نقطة لتجمع مياه الصرف الصحي قريبة جدًا من مساكن المواطنين، حيث تنبعث منها روائح كريهة تسببت في ظهور أمراض تنفسية وجلدية لدى العديد من العمال والعاملات. الأخطر من ذلك أن مياه الصرف الصحي تختلط أحيانا بماء الحنفيات المخصص للشرب والاستعمال المنزلي، مما يضاعف من حجم المعاناة.

4. دور المشغلين في توفير السكن اللائق

رغم أن أرباب الضيعات ومحطات التلفيف يعتمدون بشكل كبير على العمال الزراعيين لضمان استمرار الإنتاج، إلا أن مساهمتهم في توفير سكن لائق تبقى ضعيفة جدًا. فبدلًا من الاستثمار في بناء مجمعات سكنية تحفظ كرامة العمال، يفضل المشغلون اللجوء إلى حلول ترقيعية مثل منح العمال مساكن داخل الضيعات، والتي غالبًا ما تكون غير مهيأة وتفتقر لأبسط التجهيزات الأساسية.

5. غياب دور الدولة في إيجاد حلول.

رغم خطورة الوضع، فإن الدولة لم تتخذ أي تدابير جادة لحل أزمة سكن العمال والعاملات. إذ لا توجد مشاريع سكنية موجهة خصيصًا لهذه الفئة، كما لا يتم فرض أي التزامات قانونية على المشغلين لإيجاد حلول مستدامة. إن غياب الإرادة السياسية والتخطيط السكني يجعل الوضع يتفاقم سنة بعد سنة، مما يزيد من تدهور أوضاع العمال والعاملات ويجعلهم فريسة سهلة للاستغلال.

على سبيل الختم :

إن أزمة السكن بإقليم اشتوكة آيت باها ليست مجرد مشكلة اجتماعية، بل هي انتهاك صارخ لحق أساسي يكفله « الدستور المغربي». ومع استمرار هذا الوضع، يبقى الحل رهينًا بضغط العمال وتنظيمهم للمطالبة بحقوقهم، إلى جانب تحمل الدولة والمشغلين لمسؤولياتهم في توفير سكن يحفظ كرامة الإنسان ويضمن استمرارية القطاع الفلاحي في ظروف إنسانية لائقة.

التمييز في الأجور ضد العمال الزراعيين قهر اجتماعي واقتصادي يجد تفسيره في طبيعة التحالف الطبقي الحاكم

إدريس عدة

وجهت الجامعة الوطنية للقطاع الفلاحي مذكرة قوية لرئيس الحكومة لتفنيد الذرائع الواهية التي تختفي خلفها البا طرونا الزراعية الجشعة ودولتها، للتنصل من تحقيق المماثلة بين الحد الادنى للأجور في القطاع الفلاحي(درهم 93,00) مع نظيره في باقي القطاعات(درهم136,80)؛ وفي هذا الاطار ذكرت الجامعة في وثيقتها بمعاناة العمال والعاملات الزراعيين من صنوف من التمييز القانوني، تنضاف إلى القهر الاجتماعي والاستغلال المكثف، المسلط عليهم في ظروف تنعدم فيها الشروط الدنيا للصحة والسلامة والامان الشخصي.

صحيح أن العاملات والعمال الزراعيين انتزعوا بعض المكتسبات الرمزية، من قبيل التعويضات العائلية منذ سنة 2008 والحق في انتخاب ممثليهم في اطار انتخابات مناديب الاجراء منذ سنة 2009، وذلك بفضل انخراطهم الواسع ونضالهم المستميت في اطار الجامعة الوطنية للقطاع الفلاحي.

إلا أن ذاك ،حسب المذكرة النقابية، لا يمكن ان يخفي استمرار العاملات والعمال الزراعيين، ضحية للكثير من أوجه التمييز، خاصة التمييز في ساعات العمل، إضافة إلى عدم تمتيعهم بالحماية الفعلية التي يوفرها القرار الوزاري رقم 08.93 الصادر عن وزارة الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والشغل والكفاءات بتاريخ 12 ماي 2008 المتعلق بتدابير تنزيل مبادئ حفض الصحة والسلامة في أماكن العمل المنصوص عليها في مدونة الشغل.

وتوقفت مذكرة الجامعة الموجهة لاخنوش، عند التمييز في الأجور باعتباره أخطر أشكال التمييز والقهر الاجتماعي التي تعاني منها هذه الشريحة من الطبقة العاملة، وهو التمييز الذي ظل موضوع تنديد وفضح واحتجاجات من طرف الجامعة على امتداد العقود الثلاثة الأخيرة، مما أدى إلى ظهور بوادر إلغائه إثر اتفاق 26 أبريل 2011، ثم بعد ذلك إثر اتفاق 30 أبريل 2022 الذي يعرف هو الآخر تسويفا يضمر النية المبيتة في التنصل من هذا الاستحقاق الاجتماعي.

وتفنيدا لادعاءات الباطرونا وحكومتها ولتوضيح مبررات تشبثها بتفعيل هذا الاتفاق استعرضت الجامعة الوطنية للقطاع الفلاحي مواقفها وتقديراتها في مرافعة ضد ما اسمته المذكرة «ابارتايد اجتماعي»، وذلك وفق تقدير اجتماعي وسياسي واقتصادي، وانطلاقا من مقاربة للموضوع، قانونية وتفاوضية وحقوقية، كما يلي:

1) الأوضاع الاجتماعية المزرية للعاملات والعمال الزراعيين:

وفي هذا الاطار كشفت المذكرة الترافعية للجامعة الوطنية للقطاع الفلاحي، أن العاملات والعمال الزراعيين الذين يناهز عددهم المليون في بلادنا، يعيشون اوضاعا اجتماعية مزرية، تكشف عنها بوضوح قيمة معاشاتهم وقيمة الحد الأدنى للأجور في الفلاحة، ووضعياتهم لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، وأثر ذلك على معيشهم اليومي وعلى أوضاع أسرهم.

ولمقاربة هذا الموضوع بتجرد افترضت النقابة جدلا ، أن عاملا زراعيا يعمل بشكل قار، أي طيلة السنة (312 يوم في السنة)، ويتقاضى الحد الأدنى للأجور الفلاحي اليومي الصافي الذي يعادل 82،44 درهم يوميا (الخام: 88،58 درهم) ويعيل من خلاله أسرة تتكون من خمسة أفراد (معدل عدد الأفراد في الأسر المغربية هو 4،6)، فإن الدخل الفردي اليومي لكل واحد منهم لن يتعدى 16،48 درهم أي 1،69 دولار، وهو دخل أدنى بكثير من الدخل اليومي الذي تعتمده الأمم المتحدة كمرجع في تعريف الأشخاص الذين يوجدون دون عتبة الفقر أي 2،5 دولار كدخل يومي.

الامر الذي يعني أن مئات الآلاف من أسر العمال الزراعيين وبالتالي الملايين من ساكنة العالم القروي ترزح تحت عتبة الفقر، دون أن تشفع لهم تضحيات معيليهم الذين يكدحون لتوفير الغذاء للمغاربة والأرباح الطائلة للباطرونا الزراعية، والقيمة المضافة للدولة، فضلا عن مساهمتهم المباشرة في حماية ما تبقى من السيادة الغذائية لبلادنا.

بيوكرى اشتوكة أيت باها، المغرب

وفي نفس المحور، من ذات الوثيقة، استعرضت النقابة اوضاع العاملات والعمال الزراعيين المتقاعدين الذين يتقاضون معاشا لا يتعدى في المعدل 896 درهم شهريا بسبب هزالة الأجور المصرح بها، ونهب التصريحات وظلم نظام تقدير المعاشات، وهم يشكلون بذلك حزاما من البؤس والفقر المدقع، بنظاف للمليون الناشط من العاملات والعمال الزراعيين المحشورون عنوة تحت عتبة الفقر.

2)من خلال الغاء التمييز كوعد في البرنامج الحكومي، والسياسة القطاعية (الجيل الأخضر)

وفي هذا الاطار ذكرت الوثيقة الموجهة لعزيز اخنوش بوعود حكومته التي أعلنت وتعهدت ب«جعل كرامة المواطن أساس السياسات العمومية، من خلال التقليص من حدة الفوارق المجالية والاجتماعية وتحقيق المساواة بين المواطنين...» و «اخراج مليون أسرة مغربية من الفقر والهشاشة»، والتزام وزير الفلاحة الصريح في مخطط الجيل الأخضر، بالنهوض بأوضاع العنصر البشري في البادية عبر عدد من الاجراءات أهمها رفع نسبة التشغيل والغاء الفارق بين الحد الادنى للأجور في الفلاحة وفي باقي القطاعات.

ونبهت المذكرة بأن هذه الوعود لازالت حبرا على ورق، على مشارف نهاية الولاية الحكومية، مطالبة بوجوب تسريع تنزيل هذه الالتزامات تجاه الشغيلة القروية والعاملات والعمال الزراعيين على وجه التحديد.

تابع 11

الجبهة الشعبية:

قرصنة الاحتلال لسفينة «مادلين» جريمة حرب تستدعي تحركاً شعبياً ودولياً شاملاً

– تدين الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين بأشد العبارات قرصنة الاحتلال لسفينة «مادلين» المتجهة لكسر الحصار عن غزة، وتعتبرها جريمة جديدة تُضاف إلى سجله الأسود في استهداف المتضامنين الدوليين والمدنيين العزّل.

– تُحمّل الجبهة الاحتلال المسؤولية الكاملة عن سلامتهم، وتدعو إلى إطلاق سراحهم فوراً، وإلى تحرك شعبي ودولي واسع في مواجهة هذه العربدة، عبر تصعيد التضامن، ودعم المبادرات الحرة التي تكسر الحصار.

– إن اعتراض سفينة إنسانية تحمل نشطاء ومتضامنين دوليين عزل من السلاح عمل جبان وخسيس يعكس فشل الاحتلال في كسر عزلة غزة أو إسكات صوت الأحرار، ويؤكد أن الحصار المستمر هو جريمة حرب ترتكب على مرأى ومسمع العالم.

– تحيّي الجبهة شجاعة الناشطين الدوليين على متن السفينة، وإصرارهم على تحدي تهديدات الاحتلال ومواصلة تحركهم من أجل كسر الحصار، تأكيداً على أن صوت التضامن لا يمكن مصادرته.

– هذه القرصنة لن تُرهب الأحرار، بل ستُفضح مجدداً طبيعة هذا الكيان القائم على الإرهاب والإبادة، وتُلهب حركة التضامن الأممي. وتدعو إلى أوسع حملات المقاطعة والملاحقة القانونية، وتنظيم تحركات بحرية وبرية جديدة، وتفعيل الضغط على الحكومات المتواطئة أو الصامتة.

– كما تجدد الجبهة دعوتها إلى انطلاق أساطيل وقوافل الحرية من كل أنحاء العالم، دعماً لغزة وكسراً لهذا الحصار الجائر، وتأكيداً على أن القضية الفلسطينية ما زالت حيّة في ضمير الأحرار.

– لقد راكم الاحتلال سجلاً أسود في القرصنة والخطف واستهداف المتضامنين، ويجب أن يُواجَه بتحركات دولية حازمة، وبحركة شعبية عالمية تضع حداً لهذا الكيان الدموي المعادي للشعوب ولكل قيم العدالة والحرية والإنسانية.

الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين
دائرة الإعلام المركزي
-9يونيو/حزيران2025-

الجبهة الديمقراطية تدين المحاولات الأمريكية لإرهاب قضاة المحكمة الجنائية الدولية

عقوبات الولايات المتحدة تأكيد جديد على شراكتها في حرب الابادة في قطاع غزة

اعتبرت "الدائرة القانونية في الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين" بأن العقوبات التي فرضتها الادارة الامريكية ضد أربعة (4) من قضاة المحكمة الجنائية الدولية، ليست مستغربة، خاصة وأنها جاءت بعد يومين على استخدامها الفيتو ضد قرار في مجلس الأمن يدعو إلى وقف حرب الإبادة التي ترتكبها الفاشية "الاسرائيلية" في قطاع غزه، لتضع نفسها ليس فقط في مواجهة 14 دولة صوتت إلى جانب القرار، بل في مواجهة المجتمع الدولي بكافة مكوناته السياسية والقانونية والقضائية والانسانية...

وقالت "الدائرة القانونية في الجبهة الديمقراطية": ليست المرة الاولى التي تتخذ فيها الادارة الامريكية اجراءات عقابية ضد المحكمة الجنائية، فقد سبق وأن فرضت ادارة ترامب الاولى عقوبات على المحكمة في العام 2020، ثم ألغتها إدارة بايدن عام 2021، وعادت الادارة الحالية لتفرض عقوبات جديدة على المحكمة ومدعيها العام، الذين لم ترهبهم إجراءات ترامب وادارته، وغلبوا الاعتبارات القانونية والقضائية على أي اعتبار، فأصدر المدّعي العام مذكرتي توقيف ضد نتنياهو ووزير دفاعه ومؤخراً ضد سموتريتش وبن غفير..

كما اعتبرت الدائرة بأن إجراءات الإدارة الامريكية تعرّيها من كافة القيم التي تزعم الدفاع عنها، فإنها تضعها في موضع الدفاع عن المتهم والمجرم بل وتشجيعه على مواصلة جرائمه، ما يؤكد حقيقة شراكة الولايات المتحدة في جرائم الحرب التي ترتكب في قطاع غزه، ويقينها بأن ادانة اسرائيل هي إدانة لها ولكافة الدول المشاركة في هذه الجرائم.. لذلك تعمل جاهدة على عرقلة مسيرة العدالة التي قد تطال جنودها المتهمين بارتكاب جرائم حرب في افغانستان.. وهذا ما يفسر شمول العقوبات لقاضيتين (البيروفية لوث ديل كارمن إيبانيث كارانثا والأوغندية وسولومي بالونغي بوسا)، اللتين كان لهما دور بفتح المحكمة لتحقيق بشأن جرائم حرب محتملة ارتكبتها القوات الامريكية في افغانستان، اضافة الى القاضيتين بيتي هولر من سلوفينيا وورين ألابيني غانسو من بنين، اللتين تزعم الولايات المتحدة انهما ساهمتا في إصدار مذكرة اعتقال ضد نتنياهو.

وأضافت "الدائرة القانونية في الجبهة الديمقراطية" قائلة: ان استهداف المحكمة الجنائية وغيرها من أطر قضائية وقانونية دولية لا يمس فقط الشعب الفلسطيني وشهداءه وجرحاه ومنازله ومنشآته العامة والخاصة المدمرة...، بل يطال أيضا العدالة الدولية بشكل عام، وأن الدول الـ 125 الاعضاء في نظام روما معنية بتوفير الحماية للمحكمة وقضاتها، وهي معنية برفع منسوب ثقة شعوب العالم بالمحكمة واحكامها، لأن من شأن الاخفاق في جهود المحكمة لتحقيق العدالة ان ينعكس سلباً على التحقيقات التي يجريها القضاة في جرائم حرب محتماة في اكثر من دولة.

إن "الدائرة القانونية في الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين" وإذ تشيد بجرأة قضاة المحكمة الدولية وفي ثباتهم وإصرارهم على مواصلة رسالتهم، فإنها تدعو كافة أعضاء الأمم المتحدة إلى تأكيد التزامها بالمحكمة وجهودها، لجهة مكافحة الإفلات من العقاب، وترجمة دعمها السياسي بإجراءات مباشرة، بما فيها التعاون الكامل مع المحكمة لجهة القبض على من صدرت بحقهم مذكرات اعتقال. كما تدعو الى تحصين المحكمة وقضاتها بتشكيل جدار دفاعي في مواجهة العدوان السافر الذي يتعرضون له من قبل الولايات المتحدة و"اسرائيل"، اللتين تؤكدان أنهما عدوّان لدودان للقانون والعدالة ولحقوق الانسان، ولا يمكن مواجهتهما إلا بعمل فردي وجماعي شجاع متسلحا بارادة المحكمة الجنائية وقضاتها في ملاحقة مجرمي الحرب في فلسطين وفي مختلف دول العالم..

الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين
الدائرة القانونية، 06 حزيران 2025

لجنة المتابعة للقوى تحذر العائلات والشركات من التعاطي مع مؤسسة المساعدات الأمريكية

دعت لجنة المتابعة للقوى الوطنية والإسلامية العالم الحر إلى الوقوف عند مسؤولياتهم، لوقف حرب الابادة ومواجهة هذه الجرائم التي يمارسها الاحتلال بكل وحشية وسادية بحق شعبنا الفلسطيني.

وقالت اللجنة في بيان صدر عنها اليوم الأحد إن وضع مسار المساعدات بيد المنظمات الأممية والدولية وعلى رأسها وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين «الأونروا» هو الحل الأمثل الذي يضمن تحقيق النزاهة والعدالة وايصال المساعدات بكرامة ومهنية تحقق المعايير الإنسانية والقانونية والأخلاقية.

وأهابت بكل قطاعات شعبنا وهيئاته المحلية من العشائر والعائلات والتجار والشركات ورجال الأعمال باليقظة والانتباه والحذر من الانخراط في أي شراكة كانت للتعاطي مع عمل مؤسسة GHC ، وتوفير غطاء لعملها العدواني و غير القانوني.

وجاء في بيانها: «تتواصل حرب الإبادة الشاملة مستهدفة المدنيين الأبرياء العُزّل، الذين يجري قتلهم فقط لأنهم فلسطينيين ولأنهم باقون في أرضهم رغم الجوع والدمار. يستيقظ العالم كل صباح على أنباء قتل عدد من الفلسطينيين فيما يسمى بـ»مراكز توزيع المساعدات» التي تحولت إلى ما يشبه مصائد القتل داخل قطاع غزة الذي أصبح معسكرات اعتقال يُحرم كل من فيها من أبسط حقوقهم الآدمية والإنسانية بما في ذلك الغذاء والدواء».

وأشار البيان إلى أن إطلاق النار على العُزّل الباحثين عن الطعام والغذاء هو جريمة حرب وطغيان يعيد العالم إلى عصور الاستعباد ويضع الحضارة الإنسانية برمتها أمام ممارسات وحشية وسادية تستبيح كل القيم والمواثيق الإنسانية.

3)الوضع الاقتصادي للمقاولة الزراعية، يكشف كذب البأطرونا ودولتها.

وفي هذا المحور فضحت المذكرة بهتان الباطرون الزراعية وجشعها ومناوراتها طيلة أزيد من عشرين سنة، لتفادي إلغاء الفارق بين الحد الأدنى للأجور، ونظيره في باقي القطاعات، حيث اوضحت الوثيقة في هذا الصدد تعدد ذرائع الباطرونا وتركيزها المتواصل والمفضوح على ادعاء أزمة المقاولة الفلاحية، بسبب غلاء المدخلات والبذور والكلفة الطاقية وندرة المياه بسبب توالي سنوات الجفاف، وصعوبات التسويق...

وهكذا واستنادا الى المعطيات التي توفرها التقارير الرسمية نفسها، افضحت النقابة في مذكرتها، زيف خطاب الأزمة الذي تروج له الباطرونا الزراعية بالكشف عما حققت الباطرونا الزراعية من ارباح هائلة خلال العشر سنوات الأخيرة التي تخللتها ست سنوات جافة متتالية، حيث انتقلت القيمة المضافة للفلاحة في المغرب من 80 مليار درهم إلى 120 مليار درهم سنويا؛ وحققت الباطرونا الزراعية أرباحا خيالية، يعكسها استمرار تربعها على رأس قائمة مصدري الفواكه والخضر لأوربا بلا منازع، بحجم صادرات سنوي بلغ 2،3 مليون طن سنة 2022 وبزيادة 10% مقارنة مع سنة 2021؛ فيما ارتفعت صادرات الباطرونا الزراعية إلى ألمانيا بنسبة بلغت 40 %، وأضحى ترتيبها ثالثة على الصعيد العالمي بين المنتجين والمصدرين للطماطم، حيث ارتفع انتاجها السنوي من الطماطم خلال هذه الفترة بنسبة 125%؛ كما تحتل الى يومنا هذا الرتبة الرابعة عالميا، من بين مصدري الفواكه الحمراء؛وسجلت صادراتها من زيت الزيتون سنة 2022 زيادة بنسبة 85% من حيث الحجم، في حين ارتفعت قيمتها المالية بنسبة 45%؛

وذكرت الوثيقة التي تسلمها أخنوش من الجامعة الوطنية للقطاع الفلاحي، بأن نسبة مهمة جدا من عائدات الباطرونا الزراعية مصدرها الدعم والإعانات العمومية المباشرة، حيث بلغت قيمتهما 80 مليار درهم منذ 2008 وغير المباشرة من خلال الاستثمار العمومي في البنيات التحتية، 45 مليار درهم في نفس الفترة، وتحمل الدول لدعم الكلفة الطاقية وتحلية وتعبئة مياه الري. ناهيك عن الاعفاءات الضريبية والتهرب الضريبي، وما تجنبه الباطرونا الزراعية من أموال بسبب إخلالها بالمسؤولية الاجتماعية والبيئية للمقاولة. ودللت المذكرة على صحة المقاولة الفلاحية وتنامي أرباح الباطرونا الزراعية، باستعداد هذه الأخيرة، بل شروعها، في استعمال مياه البحر المحلاة بسعر يناهز5.50 درهم للمتر مكعب. وهو ما يشكل أضعافا مضاعفة لسعر مياه السدود؛ وهذا دليل على قدرتها على تحمل كلفة الإنتاج المرتفعة، ليس حبا في الإنتاج، أو من أجل تقوية الاقتصاد الوطني، بل لأن سقف أرباحها لازال مرتفعا.

وهكذا خلصت المذكرة الترافعية للجامعة الوطنية للقطاع الفلاحي،الى إن خطاب الأزمة الذي تروج له الباطونا الزراعية و الدولة مردود عليه، وأن كل المؤشرات تؤكد أن هذا الخطاب يختلق الذرائع لمواصلة تأجيل استحقاق المساواة في الأجور في أفق التملص منه نهائيا.

4) القانون والحوار الاجتماعي والشرعة الولية لحقوق الانسان، تسند مطلب تفعيل الاتفاق على توحيد الحد الادنى للأجور في جميع القطاعات.

ان استمرار التمييز ضد العاملات والعمال الزراعيين في بلادن، رغم تنصيص القانون على الغاء هذا التمييز في الاجور منذ ازيد من عشرين سنة، ورغم وتوقيع اتفاق على ذلك منذ ازيد من اربعة عشر سنة، يعد سرقة موصوفة من الاجورهم الهزيلة لمليون عامل وعاملة زراعية، وامعانا في سحق هؤلاء العمال واسرهم، وقهرا طبقيا يجد تفسيره في طبيعة التحالف الطبقي الحاكم بقوة الامر الواقع، والقائم على الاستغلال ونهب جيوب العمال والكادحين والاستحواد على مقدرات وثروات الوطن.

من منظور الشرعية الدولية لحقوق الانسان،ذكرت الوثيقةبمضامين التوصية رقم 135 بشأن تحديد الحد الأدنى للأجور الخاصة بالدول النامية، والصادرة في 22 يوليوز 1970 والتي تنص على ربط تحديد المستويات الدنيا للأجور بمعايير: حاجيات العمال وعائلاتهم؛ والمستوى العام للأجور في البلد؛ وتكاليف المعيشة وتغيراتها، وإعانات الضمان الاجتماعي. وبمقتضيات المادة 2 من اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 100 الخاصة بالمساواة بين العمال في الأجور، والصادرة في 29 يوليوز 1951؛ والمادة 2 من الاتفاقية 131والمادة 23 من الإعلان العالمي لحقوق الانسان، الصادر في 1948؛ والمواد من 6 إلى 10 من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، الصادر في 1966 (دخل حيز التنفيذ سنة 1977) ووقعه المغرب سنة 1979

وانطلاقا من التشريع المغربي أوردت المذكرة الترافعية فقرة واضحة من ديباجة مدونة الشغل الصادرة في 2003 والتي جاء فيها بخصوص الأجور «ويترتب عن ذلك بصفة خاصة العمل على توحيد الحد الأدنى للأجور بين مختلف القطاعات بصفة تدريجية»

5) صعيد أخر جردت الوثيقة الترافعية للجامعة موقع المساواة في الاجروج بين SMIG وSMAG ضمن الاتفاقات الثلاثية الأطراف،

فذكرت بالتوقيع قبل 14 سنة على اتفاق 26 أبريل 2011 الذي نص على وجوب إنهاء التمييز في الحد الأدنى للأجور بعد ثلاث سنوات على توقيع هذا الاتفاق؛ط، ثم إعادة الاتفاق منذ سنة 2022 على الالغاء التدريجي للفارق بين الحد الأدنى للأجور في الفلاحة وباقي القطاعات لتحقيق المساواة بينهما بحلول سنة 2028؛ والشروع في تنفيذ هذا الاتفاق بصرف زيادة خاصة بنسبة 5٪ في الحد الادنى للأجور الفلاحي سنة 2022 و5٪ سنة 2023 قبل التوقف عن ذلك طيلة السنوات الموالية. وفي ذات السياق ذكرت النقابة في وثيقتها بمضامين الرسالة الجوابية التي تلقتها من وزير الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات التي تضمنت تجديد الالزام الحكومي بتوحيد الحدن الادنى للاجور، في جميع القطاعات بحلول سنة 2028.وكذا بمضامين محضري اجتماع النقابة مع وزير الفلاحة في 2 أبريل 2024 وفي 07 فبراير 2025.

وبهذه المناسبة؛ ومن أجل حماية هذا الاتفاق من محاولات طمسه أو تعليقه إلى أجل غير مسمى بهذه الذريعة أو تلك، فإننا نجدد في الجامعة الوطنية للقطاع الفلاحي في مذكرتها الموجهة لرئيس الحكومة، التأكيد على ضرورة إصدار مرسوم شامل يحصن الإتفاق ويدقق شكليات تنفيذه وفق مضامين الجدول المشار إليه أعلاه.

ويبدو من خلال تفاصيل ما جاء في مرافعة الجامعة الوطنية للقطاع الفلاحي، أن استمرار التمييز ضد العاملات والعمال الزراعيين في بلادن، رغم تنصيص القانون على الغاء هذا التمييز في الاجور منذ ازيد من عشرين سنة، ورغم وتوقيع اتفاق على ذلك منذ ازيد من اربعة عشر سنة، يعد سرقة موصوفة من الاجورهم الهزيلة لمليون عامل وعاملة زراعية، وامعانا في سحق هؤلاء العمال واسرهم، وقهرا طبقيا يجد تفسيره في طبيعة التحالف الطبقي الحاكم بقوة الأمر الواقع، والقائم على الاستغلال ونهب جيوب العمال والكادحين والاستحواد على مقدرات وثروات الوطن.

الجبهة الطلابية والشبابية العربية والمغاربية لمناهضة التطبيع ودعم قضايا الشعوب:

غـزة تنادينا... ومادلين تبحر باسمنا جميعا

تتابع الجبهة الطلابية والشبابية العربية والمغاربية لمناهضة التطبيع ودعم قضايا الشعوب، بكل فخر وغضب، ما تعرضت له سفينة «مادلين» التي أبحرت في مهمة إنسانية وشجاعة نحو قطاع غزة، محاولة كسر الحصار الصهيوني المفروض منذ سنوات، ومحملة برسالة أممية عنوانها التضامن مع شعبٍ يباد يوميا بصمت العالم.

إن اعتراض الاحتلال لهذه السفينة المدنية التي ضمت مناضلات ومناضلين من مختلف الجنسيات،بينهمشبابوبرلمانيون وناشطون، يؤكد مجددًا الطابع الإرهابي للكيان الصهيوني القائم على القمع والعنصرية والإبادة، ويظهر مدى فزع هذا الكيان من رمزية أي فعل تضامني حر، ولو كان سلميًا ومدنيا.

إن هذا العدوان الجديد على «مادلين» يأتي في سياق عام من التواطؤ الدولي، والصمت الرسمي العربي، واستمرار أشكال التطبيع مع العدو، مقابل تنامي المبادرات الشعبية التي تراكم أشكالا من المقاومة المدنية العابرة للحدود. فكلما كسرت غزة كل محاولات الإخضاع العسكري، ها هي اليوم تكسر عبر «مادلين» وأخواتها جدار الحصار الإعلامي والسياسي والإنساني المفروض عليها.

من هنا، فإنّ مسؤوليتنا، كقوى طلابية وشبابية عربية ومغاربية ،تتعاظم لتثبيت موقعنا في خندق المقاومة الشعبية والدولية، ودعم كل فعل يساهم في فكّ الحصار، وتعزيز صمود الشعب الفلسطيني.

انطلاقا من ذلك، نؤكد على ما يلي:

ندين بشدّة اعتراض السفينة «مادلين» ونعتبره جريمة موصوفة بحق القانون الدولي، وانتهاكا صارخا لحقوق الإنسان، يستوجب تحقيقا دوليا ومحاسبة الاحتلال على هذه السابقة الخطيرة.

نطالب بالإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع النشطاء على متن السفينة، وندعو الهيئات الأممية والمؤسسات الحقوقية الدولية إلى تحمل مسؤولياتها.

نحيي كافة الجهود العالمية المبذولة لرفع الحصار عن غزة، وندعو إلى تعزيزها وتكثيفها في كل المحافل الشعبية والحقوقية والنقابية والطلابية.

ندعو إلى تحويل مبادرة «مادلين» إلى شرارة لحراك عالمي، يتجسد في قوافل مستمرة من السفن والمسيرات، وفي اعتصامات طلابية ونقابية وجماهيرية، لكسر الحصار عن غزة ووقف العدوان.

نشدّد على ضرورة تصعيد حملات المقاطعة الأكاديمية والثقافية والاقتصادية للكيان الصهيوني، والضغط الشعبي لفرض العقوبات عليه ووقف كل أشكال الدعم العسكري والسياسي له.

نرفض بشكل قاطع كل أشكال التطبيع، ونعتبره طعنة في ظهر الشعوب ومساهمة مباشرة في جرائم الاحتلال، ندعو إلى عزله سياسيا وأكاديميا في كل المنابر والفضاءات.

نلتزم بمواصلة النضال الشعبي والشبابي والطلابي، وتوسيع جبهتنا في وجه الاستعمار والصهيونية والأنظمة المتواطئة، حتى تحرير فلسطين.

المجد للمبادرات الحرة،
الحرية لفلسطين،
والنصر للمقاومة.

صادر عن: الجبهة الطلابية والشبابية العربية والمغاربية لمناهضة التطبيع ودعم قضايا الشعوب

9 حزيران 2025

ندعو إلى تحويل مبادرة «مادلين» إلى شرارة لحراك عالمي، يتجسد في قوافل مستمرة من السفن والمسيرات، وفي اعتصامات طلابية ونقابية وجماهيرية، لكسر الحصار عن غزة ووقف العدوان.
نشدّد على ضرورة تصعيد حملات المقاطعة الأكاديمية والثقافية والاقتصادية للكيان الصهيوني، والضغط الشعبي لفرض العقوبات عليه ووقف كل أشكال الدعم العسكري والسياسي له.

الأطر الطلابية في غزة تحذر من كيانات مشبوهة تسعى لاستهداف وعي الشباب

أصدرت الأطر الطلابية في قطاع غزة، ظهر اليوم الثلاثاء، بيانًا حذّرت فيه طلاب وشباب القطاع من الانخداع بمحاولات التضليل المشبوهة التي تهدف إلى صناعة كيانات موازية وهلامية تخدم أجندات مشبوهة تهدف إلى كسر وحدة شعبنا وتمزيق نسيجه الوطني، مؤكدة أن ما يُسمى بـ«القوات الشعبية» هو جسم غريب ومشبوه لا يمت للإجماع الوطني بصلة.

وأكدت الأطر الطلابية أنه في الوقت الذي يخوض فيه شعبنا معركة البقاء والكرامة في وجه الاحتلال وحرب الإبادة والتدمير والتجويع، تخرج علينا جهات ضالة ومشبوهة بإعلانات زائفة تتستر بشعارات "خدمة المجتمع" و«بناء المستقبل»، بينما هي في الحقيقة أدوات عميلة لهندسة وعي شبابنا، وبث الفوضى في جسد مجتمعنا المقاوم، والنيل من وعي طلابنا وشبابنا.

وشددت على أنّ ما يُسمى بـ«القوات الشعبية» وما تنشره من دعوات تطوعية هو جسم غريب ومشبوه، لا يمت بأي صلة للإجماع الوطني أو للمؤسسات الوطنية المعترف بها، بل يقف ورائها الاحتلال وعملائه ممن هم خارج صفوف شعبنا وقواه الحية، والذين يشكلون جزءًا من حملة ممنهجة لاستهداف أكثر فئات شعبنا وعيًا ودورًا... فئة الطلبة والشباب.

ودعت الأطر جميع الطلبة والشباب لعدم التعاطي نهائيًا مع هذه الدعوات أو الانخراط في أي نشاطات تصدر عن أجسام غير معروفة أو لا تتبع المؤسسات الوطنية المعروفة والشرعية، محذرة من محاولات التضليل التي تهدف إلى صناعة كيانات موازية وهلامية تخدم أجندات مشبوهة تهدف إلى كسر وحدة شعبنا وتمزيق نسيجه الوطني.

وأكدت أن شباب وطلاب فلسطين كانوا دومًا في مقدمة الصفوف، وضمن إطار الالتزام الوطني الحقيقي، ومن خلال مؤسسات شعبنا وقواه الوطنية التي خاضت نضالًا طويلًا وقدمت آلاف الشهداء، داعية إلى التصدي الواعي والمنظم لأي محاولات لزرع كيانات مشبوهة تستهدف طلابنا ووعيهم، وضرورة العمل الموحد على تعزيز الوعي الوطني والمجتمعي الحقيقي.

وختمت الأطر الطلابية بيانها بالقول: «إننا نثق بوعي طلابنا وشبابنا وقدرتهم على تمييز الحق من الباطل، وندعوهم إلى أن يكونوا درعًا لوحدة شعبنا، وحصنًا منيعًا في وجه كل محاولات تفكيك جبهتنا الداخلية».

عن الهدف الإخبارية ـ قطاع غزة

نحو خارطة طريق لوقف الحرب الصهيو أميركية على قطاع غزة

في ضوء الخذلان العربي الرسمي للمقاومة ولأبناء الشعب الفلسطيني في قطاع غزة، وفي ضوء خنوع الشارع العربي، وتواطؤ معظم أطراف النظام العربي مع العدو الصهيوني ولجوء هذا النظام إلى مؤتمرات علاقات عامة تحمل إسم (القمة) لإصدار بيانات الشجب والاستنكار، والمناشدة بوقف الحصار ووقف الحرب، لتبعد عن نفسها شبهة المشاركة الضمنية في حرب الإبادة الجماعية والتجويع، لا سيما وأن العديد من دول هذا النظام تستقبل على أرضها قواعد أمريكية وغربية وترفض استخدام أوراق القوة التي بيديها مثل ورقة المعاهدات مع الكيان الصهيوني. ف مصر على سبيل المثال تمتنع عن استخدام معاهدة كامب ديفيد كأداة ضغط لوقف العدوان وانسحاب قوات الاحتلال، ولم تستخدم ملحق المعاهدة عام 2005 الذي ينص على أن (محور صلاح الدين- معبر رفح) منطقة حدودية بين مصر وفلسطين (قطاع غزة) ويستثنى من هذه الصورة البائسة ـ موقف إخوان الصدق في يمن العزة والكرامة والأصالة بقيادة حركة أنصار الله، الذي لم يتوقف عن دك الكيان الصهيوني بعشرات الصواريخ الباليستية والفرط صوتية وبالطائرات المسيرة، عن تسيير المسيرات المليونية في مختلف المحافظات .

عليان عليان (*)

عناوين خارطة الطريق للمقاومة

كما أنه في ضوء تحلل حكومة العدو من صفقة التبادل في يناير (كانون ثاني) الماضي وانقلاب ويتكوف – مبعوث الرئيس الأمريكي ترامب- على خطته اللاحقة التي وافقت عليها المقاومة، وطرحه خطة على مقاس الاشتراطات الإسرائيلية، ولجوء حكومة العدو إلى إغلاق المعابر في 2 مارس (آذار) وشن حرب تجويع لأبناء شعبنا في القطاع، ومعاودتها لشن حرب الإبادة في 18 مارس الماضي، التي راح ضحيتها ما يزيد عن 180 ألف شهيد ومصاب منذ أكتوبر 2023، كان لا بد للمقاومة أن تضع خارطة طريق تجبر العدو على وقف إطلاق النار والانسحاب من قطاع غزة، وقد تبدت هذه الخارطة في ضوء تصريحات أبو عبيدة –الناطق الرسمي باسم حركة حماس – وأدبيات المقاومة وتصريحات المفاوض الفلسطيني خليل الحية بالعناوين التالية:

1. شن حرب استنزاف متدرجة بتكتيكات قتالية جديدة ضد قوات الاحتلال ترفع من كلفة الخسائر البشرية للعدو والتمسك بقوة بورقة الأسرى.
2. استثمار تداعيات حرب الاستنزاف على الصعيد الداخلي .
3. استثمار تداعيات حرب الاستنزاف وحرب الإبادة والتجويع على الصعيد الدولي.

تكتيكات القتال الجديدة في إطار حرب الاستنزاف

منذ استئناف الحرب الصهيو أمريكية على قطاع غزة في 18 مارس الماضي بعد تراجع حكومة العدو عن اتفاق كانون ثاني الماضي، واللجوء إلى حرب التجويع منذ 2 مارس الماضي، يلحظ المراقبون العسكريون الصهاينة، منذ مطلع نيسان الماضي هزيمة تلو هزيمة تلعقها قوات الاحتلال على يد فصائل المقاومة ،في محافظات الشمال وغزة وخان يونس ورفح، من خلال كمين يتلوه كمين، وبناية مفخخة تتلوها بناية أخرى، في إنجازات عسكرية هائلة للمقاومة الفلسطينية،وباتهؤلاءالمراقبونمنصهاينة وأجانب يلهثون وراء هذه الإنجازات، وبات العدو الصهيوني يعلن كل يوم عن أحداث أمنية صعبة ورئيس وزراء حكومة الائتلاف اليمينية المتطرفة مجرم الحرب نتنياهو، يتحدث بنبرة يائسة ومهزومة قائلا: «إنها ضريبة أمن (إسرائيل) والقضاء على حماس، في حين بدأ رئيس الأركان الإسرائيلي يائيل زامير، بالخروج تدريجياً من جلباب نتنياهو بتعليقه على عمليات المقاومة النوعية : لا حرب أبدية ولا بد من صفقة.

واللافت للنظر أن العمليات التي شقها رجال القسام وسرايا القدس وكتائب أبو علي مصطفى وبقية فصائل المقاومة اتخذت بعداً كمياً ونوعياً جديداً حيث لم تتخلى عن الأساليب التكتيكية السابقة لكنها ابتدعت تكتيكات قتالية جديدة في ضوء ظروف المعركة بعد العدوان المتجدد منذ 18 مارس (آذار) الماضي ومن هذه التكتيكات :

1. توزيع وحدات المقاومة في طول قطاع غزة وعرضه في إطار وحدات صغيرة نسبياً ملائمة لحرب العصابات.
2. استحداث وحدات رصد دقيقة متقدمة تقوم بتزويد الوحدات القتالية بمعلومات عن وحدات العدو المتقدمة من حيث الكم والنوع «، وحدات مدرعة، مشاة، قوات خاصة...إلخ، بأساليب يدوية غير خاضعة للرقابة الالكترونية.
3. تنويع الهجمات والعمليات المركبة، فأحياناً تنصب حقول الألغام في المناطق التي يعتبرها العدو آمنة كتلك التي أطلق عليها «مناطق عازلة»، ليجري شن عمليات مركبة فيها على نحو تفجير حقل الألغام وإطلاق القذائف على الآليات، واستهداف قوات النجدة، وإيقاع أكبر الخسائر في صفوف قوات الاحتلال من كبار الضباط والجنود كما حصل في منطقة شرق جباليا / وأحياناً يسمح لقوات الاحتلال بالدخول لمناطق الأبنية المهدمة، من أجل تنفيذ العمليات المركبة كما حصل في منطقة الشجاعية.
4. واعتماداً على وحدات الرصد يتم تفخيخ البنايات، التي ستأتي إليها الوحدات الخاصة ووحدات الهندسة، وتفجيرها حال دخول آخر جندي فيها لإيقاع أكبر عدد ممكن من القتلى والجرحى في قوات الاحتلال، كما حدث في كمين شرق خان يونس التي أسفرت عن مصرع (4) جنود وإصابة 19 آخرين وكذلك كمائن رفح المحتلة التي أسفرت عن خسائر كبيرة في صفوف الاحتلال .
5. لا تكتفي وحدات المقاومة بتنفيذ العمليات المركبة، بل تقود معركة كل مرة ضد جنود العدو تستغرق عدة ساعات لضرب قوات النجدة، ولقتل ما تبقى من قوات العدو في موقع الكمين.
6. اللجوء للكمائن البسيطة، عند ملاحظة مجموعة من مشاة العدو تتحرك في إحدى أحياء القطاع، يخرج رجال المقاومة بسرعة لاصطيادهم بالأسلحة الرشاشة من المسافة صفر ويتأكدوا بالفحص اليدوي أنهم فارقوا الحياة.
7. عمليات القنص المستمرة لجنود العدو بواسطة بندقية الغول

ويلاحظ أن المقاومة في إطار حرب الاستنزاف لا تتمسك بالأرض مؤقتاً، كسباً للوقت في إطار خطتها لشن حرب العصابات.

قيادة عسكرية مجربة

هذه التكتيكات القتالية تقف ورائها قيادة عسكرية مجربة ومؤهلة في إطار انتماء وطني وعقيدي غير مسبوق من عناوينها :

1. وحدة القيادة والسيطرة
2. غرفة العمليات المشتركة
3. المرونة في القيادة : في حال استشهاد أي قائد عسكري يحل محله قائد آخر.
4. اللامركزية في القتال: فكل وحدة ترسم تكتيكاتها القتالية وفق لطبيعة المواجهة وخصائصها.
5. الحرص على بث العمليات العسكرية موثقة بالصوت والصورة، وإن جاءت متأخرة لمدة يوم أو يومين لظروف الحرب الجديدة.
6. استخدام طائرات الدرون لإلقاء القنابل على تجمعات العدو وكذلك إطلاق الصواريخ المتوسطة والقصيرة المدى على قوات الاحتلال وعلى مستوطنات الغلاف.
7. وحدة القرار السياسي في عملية التفاوض، وهذا ما تجلى في رفض كافة الفصائل لخطة ويتكوف الجديدة التي تضمنت كافة شروط نتنياهو، بعد أن اتصل كبير المفاوضين الفلسطينيين خليل الحية بكافة فصائل المقاومة لتوحيد الموقف من الخطة، وطرحه خطة بديلة تضمن وقف الحرب وانسحاب قوات الاحتلال من عموم غزة.

تداعيات حرب الاستنزاف على الداخل الإسرائيلي

وتمثلت هذه التداعيات فيما يلي :

1. الخسائر الكبيرة في صفوف قوات الاحتلال التي تخضع لمقص الرقيب العسكري الإسرائيلي، فعلى سبيل الحصر اعترف العدو بمصرع 18 جندياً منذ استئناف القتال في 18 مارس الماضي وإصابة 50 جنديا، في حين تحدثت هيئة البث ووسائل الاعلام الإسرائيلية عن أرقام أكبر من ذلك بكثير.
2. تراكم العمليات العسكرية للمقاومة وازدياد خسائر العدو البشرية في إطار حرب الاستنزاف طويلة الأمد، التي تعتمد في إطار حرب العصابات على الأسلحة المتواضعة المصنعة محلياً أفقدت ميزان القوى المختل لمصلحة العدو قيمته في إطار الحرب غير المتناظرة .
3. وازدياد حجم الخسائر البشرية والمادية بدأ يحدث تأثيرات في الداخل الإسرائيلي، عبر الحديث المتكرر من المعلقين العسكريين ومن كبار الضباط الإسرائيليين، بأن خطة زامير التي تحدثت عن حرب قصيرة الأمد تحقق أهدافها بأقل عدد ممكن من الخسائر في صفوف العدو، باتت وراء ظهر المقاومة .

ويمكن رصد هذه التداعيات بما يلي :

1. تراجع رئيس الأركان عن موقفه بشن حرب قصيرة تحقق أهداف حكومة العدو بأقل عدد من الخسائر البشرية، من خلال تصريحه بأنه لا توجد حرب أبدية، بعد أن اكتشف حجم الخسائر البشرية في صفوف قوات الاحتلال، ما يعني أن المؤسسة العسكرية بقيادتها الجديدة المقربة من نتنياهو بدأت بالابتعاد تدريجياً عن خطته، القاضية باستمرار الحرب لأسباب شخصية وسياسية لمنع حكومة الائتلاف اليمينية من السقوط.
2. كما أن زيادة الخسائر البشرية في صفوف قوات الاحتلال، بات يبشر بعصيان مدني شامل تتكامل فيه مسيرات أهالي الأسرى مع مسيرة مناهضي الحرب، لا سيما وأن آخر استطلاع للرأي في الكيان الصهيوني أجراه «معهد لزر للأبحاث» لصالح موقع «والا» العبري أظهر أن 61% من الإسرائيليين يدعمون إبرام صفقة إفراج عن جميع الأسرى المحتجزين في غزة دفعة واحدة، مقابل معارضة 24%..
3. أزمة جديدة تضرب (إسرائيل) بقوة بسبب قانون التجنيد والتوجه نحو الانتخابات تمثلت بتهديد الأحزاب الحريدية (يهودات هاتوراه، وديغيل هاتوراه وشاس) بحل الكنيست بعد قرار المؤسسة العسكرية تجنيد 55 ألف من فئة الحريديم لسد نقص القوة البشرية في قوات الاحتلال، لا سيما أن انسحاب حزبي يهودات هاتوراه وشاس (18) مقعداً يفقد حكومة الائتلاف الأغلبية المطلوبة، حيث يتكامل موقف الأحزاب الحريدية مع موقف زعيم المعارضة وزعيم حزب « يسش عتيد – هناك مستقبل» يائير لابيد ،الداعي لحل الكنيست.
4. تزايد أعداد جنود الاحتياط الذين يرفضون العودة للخدمة العسكرية في قطاع غزة وإقدام وزير الحرب لإسرائيلي على اعتقالهم .
5. تصريحات قادة عسكريين بعدم وجود أفق للحرب على قطاع غزة، فعلى سبيل المثال للحصر : قال الجنرال اسحق بريك –مسؤول شكاوي الجيش والقائد السابق لفرقة جنوب غزة- في مقابلة مع صحيفة معاريف الإسرائيلية :-»إن الجيش الإسرائيلي «هزم أمام «حركة حماس»، محذرا من التورط في حرب استنزاف طويلة، قد تؤدي إلى انهيار البنية التنظيمية والأمنية للجيش، وخسائر اقتصادية باهظة « ....» أن المقاومة ليست فقط بعيدة عن الانهيار بل استعادت أنفاسها وأعادت تشكيل بنيتها التنظيمية، رغم فقدان معظم قادة الصف الأول والثاني، حيث شهدت صفوفها إعادة بناء في البعدين البشري والعسكري، وهو ما يفسر استمرارها في القتال بهذا الزخم».

وإذا ما تكاملت العوامل السابقة (حرب الاستنزاف، الأزمة الداخلية في الكيان، مع التطورات الجديدة في موقف الدول الأوروبية الداعية إلى وقف حرب الإبادة وحرب التجويع وتهديدها بإلغاء العلاقات التجارية مع (إسرائيل)، فإن حكومة العدو ستضطر للقبول بصفقة تتضمن إنهاء العدوان والانسحاب من قطاع غزة، ودخول المساعدات وإعادة إعمار قطاع غزة.

وأخيراً فإن النصر المطلق الذي يتحدث عنه بنيامين نتنياهو ليس سوى وهم يضلل به جمهوره، لا سيما أن المقاومة تدير حرب استنزاف ردا على الإبادة ضد المدنيين، وتفاجئ «العدو» يومياً بتكتيكات ميدانية متجددة تلحق بقوات الاحتلال خسائر بشرية كبيرة.

عن بوابة الهدف

(*) كاتب ومحلل سياسي من فلسطين

علم النفس بين البؤس والالتباس

عبداللطيف صردي

قال: اخرج منها مدحورا منبوذا وذلك جزاء كل مطبع ومطبل. ولفظ المطبع وإن ورد مذكرا فتفيد الجنسين سواء كان ذكرا او أنثى وساءت سبيلا. اليوم لا ينفعك علمك او هلوساتك النفسية.

أكيد وهذا أغلب الظن، فكتابك حول الاكتئاب لن يرقى إلى البحوث الرزينة، لأنه لن تتكلم عنه أوساط علمية دولية.

وفي غالب الأحيان لن يخرج عن شاكلة عذاب القبر وكتاب لا تحزن للقرني. وحسب معرفتي البسيطة فالمعروف أن أوج علم النفس كان مع سيغموند فرويد. والذي هو في أدبياتكم مجرد يهودي كماركس. وتركيزه على الانا والهو والكبت الجنسي كتصعيد في الفن والإبداع وعقدة الأب. ورغم ذلك تعرض هذا العالم الذي وضع أسس مدرسة التحليل النفسي لانتقاد لادع من طرف طلابه .اي ما يسمى باليسار الفرويدي خاصة تلميذه يونغ .ومن اهم الانتقادات ان علمه ذكوري لايمنح للمرأة حيزا كبيرا. واتهم بسيكولوجية الرجل العاطل لان كل الأمراض ارجعها للجنس .وتاريخ علم النفس هو اساسا يعالج الفرد الى ان ظهر علم النفس الجماهيري أو الجمعي خاصة مع وليام رايش.

وهنا لابد للإشادة بأعمال في هذا الباب نورت المكتبات العربية كمصطفى حجازي وزيعور والطبيبة نوال السعداوي وجورج الطرابشي...

وحسب ما جايلت من طلبة، فلم يسبق ان طرد الطلبة الأساتذة الجابري، فاطمة المرنيسي، عبد الله العروي، الخطيبي، ابراهام السرفاتي، محمد جسوس، بول باسكون، عبد الله حمودي، ليفي شمعون واللائحة تطول...

وبالعودة إلى حالة الاكتئاب المراد مناقشتها في حرم الجامعة. ينطرح سؤال عريض: من سبب الاكتئاب للفئات الفقيرة؟. أليس تحرير الاسعار ورفع الدعم والعمل بالعقدة و«اصلاح» أنظمة التقاعد بل تخريبها والتطبيع... أليس حزبك ونخبة الإسلام السياسي الممخزن والتي أعمتها مصالحها. فكانت على عينها غشاوة وفي أذانها وقر.

هذا الاكتئاب الجمعي الذي ساهمتم فيه بقسط معين وكنتم أدوات تنفيذ وهذه الحالة الاجتماعية الصعبة اعطت امراضا مزمنة نفسية كالعصاب والاكتئاب الحاد والوسواس القهري والذهان. وهي كما تعلم علم اليقين تتطلب بنية استشفائية عمومية وأطر وطنية وأدوية في المتناول واجور محترمة للمواطنين حتى تتحسن حالتهم النفسية.

ترى هل تنتظر أن يستقبلك طلبة تطوان بالأحضان والورود!؟

إن كان هذا ظنك فاعلم ان عقل الاسلام السياسي الممخزن مصاب بانفصام الشخصية أو استغفال العامة والدهماء وإلى ذلك من المفاهيم القدحية التي تلصقونها بالجماهير الشعبية وذلك في انتظار ولاية الفقيه المؤجلة كتقية.

وربما جرت، وهذا وارد ومؤكد ان متغيرات كبيرة طرأت على الجسم الطلابي لم تعرها اهتماما ولازالت في لا شعورك من قبيل اسابيع ثقافية لفصيلك تعرض كتب من قبيل بيع كتيبات عذاب القبر وحوار مع جني كافر والرقية وما شابه ذلك وهي طقوس قريبة للشعوذة والفكر الخرافي ولا ترقى للأسطورة. ويجلس الطلبة أمامكم مطأطئي الرؤوس كما لو أن الطير فوق رؤوسهم.

شعر:

مَادْلِينْ

شفيق العبودي

أَنَا مِنْ شَرَارَةِ الحُرُوفِ
أَنَا مَادْلِينْ
بُوسِيدُونَ العَصْرِ
مِن لَهَبِ الحُلْمِ القَدِيمِ
مِنْ حُنْجُرَةٍ مَا انْكَسَرَتْ
وإِنْ ضَاقَتْ مَسَاحَةُ البِحَارِ،
أَنَا لَا أُبَايِعُ مَن اسْتَكَانُوا
من تَرَبَّعُوا عُرُوشَ الذُّلِّ انْكِسَارًا،
رَايَتِي مِنْ دِمَاءِ الشُّهَدَاءِ
لا تَنْتَكِس
لِخَائِفٍ أَوْ مُسْتَكِينٍ ذَلِيلٍ فَارٍ،
أَنَا صَدَى الأَرْضِ
لَهِيبُ الجَمْرِ
شَلَالُ الأَحْلَامِ
انْبِلَاجُ الضَّوْءِ
فِي عَتَمَةِ التَّارِيخِ
وَقْبَضَةُ الإِعْصَارِ،
تَمَرَّدَت . . . لَا مِنْ كِبَرٍ
بَلْ مِنْ جِرَاحٍ وَوَخْزِ الإِبَرِ،
مِنْ صَمْتِ أُمِّي ، مِنْ بُكَاءِ
الثَّكَالَى فِي جَبَالِيَا
وخَانْ يُونُس وشَوَاطِىء البِحَارِ،
أَنَا شَهَادَةُ العَجْزِ الأَبَدِيِّ
فَزَعُ الأَحْيَاءِ مِنْ الأَمْوَاتِ
مَادْلِينْ هَزِيمَةُ إِنْسَانٍ
يُحِبُّ السَّلَامَ وَالاسْتِقْرَارِ،
مَادْلِينْ مَوْتُ الأَمَلِ
وعَجْزُ الأُمَمِ
خِيَانَةُ الضَّمِيرِ العَرَبِيِّ مَعَ سَبْقِ الإِصْرَارِ ،
مَنْ تَحْتَ الرُّكَامِ
مَادْلِينْ تَتَمَرَّدُ
كَيْ تَكْتُبَ أَسْمَاءَ الخَانِعِين
والمُتَآمِرِينَ أَدْبَارٍ ،
فَوْقَ صُخُورِ عَاهَتِنَا
تَزْرَعُ الحَرْفَ سَيْفًا
تُسْقِطُ أَوْثَانَ الصُّهْيُونِيِّ
وَتَكْسُرُ سَلَاسِلَ الحِصَارِ
فَأَنَّا التَّمَرُّدُ . . . إِنْ نَطَقَ
فِي القَلْبِ زِلْزَالٌ مِنْ فَلَقٍ وَسَيْفٍ بَتَّارٍ. .

العرائش 9 يونيو 2025

اصدارات:

صدر حديثاً ديوان شعري للشاعر والزجال محمد نور الدين بن خديجة تحت عنوان (يوميات حائط).وهو ناشط ثقافي وجمعوي من مواليد 1965بمراكش. يمكن تصنيفه بمثقف الهامش. لما يلامسه من قضايا المقهورين المكتوين بنار الفقر والقهر .

كما لازالت بعض أعماله لم تر النور من زجل وفصيح .

فهنيئا لرفيقنا بن خديجة.

مقتطف من الديوان:

أيها الحائط
كل تعرى وانكشف
والصباغة جفت
تلاشت الفرشاة
تكسرت الأقلام!
ها أنت تقف حائطا لحائط
يحملق بعضكما في بعض
ولا رمشة عين
ولا أدنى اهتمام..

الكرامة والانتفاضة
مرة شقيق حنظلة

نورالدين موعابيد

مفهوم العلاقة، مفهوم رئيس يفرض نفسه بيسر على الفكر البشريّ بمختلف أطيافه المعروفة وتعدد ظلاله، منذ أن أضحى الإنسان يعي الحياة تفسيرا وتغييرا، لذلك تلامس هذه السطور الموجزة علاقة الانتفاضة بقيمة القيم: الكرامة، فلا غرابة أن يصوغ ميثاق حقوق الإنسان مادته الأولى: «يولد الناسُ جميعُهُم متساوين في الكرامة والحقوق»، ومن ثمة حضرت الشعار الثالوث الذي ردده ما عُرف ب»الحراك» الربيع العربيّ: الكرامة،الحرية، العدالة الاجتماعية. ولذلك فإنه من البداهات أنّ خدش الكرامة كيفما كانت آلياته وتجلياته، يعبّئ ويحرّك ابتغاء استرداد حقه المهضوم، المغتصب: «الحق في الكرامة»، وإلا أفقد الإنسانُ المقهورُ، المهدورُ كينونته ووجوده، بل إن وجوده ليغدو عدما، ولا جرم أن الأنظمة المستبدة لا توفر ما أوتيت من الأدوات والأجهزة والحبائل، التي تتوهم أنها ستمكنها من «تأبيد» سطوتها وتسلطها، يناصرها حلفاؤها الداخليون/الخارجيون. والظاهر أن الكرامة لا تتشظى ولا تتشذر.

يؤكد أكثر من باحث في»الحركات الاجتماعية» أن من مسببات الانتفاضات: الحرمان وشقيقه الإحباط؛ إذ تُخيّبُ انتظارات عموم الكادحين، فتُجهض الآمال، وتتواتر الآلامُ. وحين تهدر الكرامة، تهدر، بالضرورة، إنسانية الإنسان. وغنيّ عن البيان، وعن البرهان ،وعن العرفان كذلك، أن مفهوم «الانتفاضة»يلابس مفاهيم أخرى نظير الثورة، التمرد، العصيان، ولا يسعف الحيز إذا ما حاولنا تمهير التمييز، إن لم أقل إن منظرين معينين، أو مترجمي أعمالهم، سِلوا أنفسهَم كما تسل الشعرة من العجين، فلم يكلفوا ذواتهم عناء التدقيق، فتأرجحت اختياراتهم بين الانتفاضة والثورة، معتبرين الثورة البلشفية المظفرة انتفاضة !! (من هؤلاء:»إميليو لوسو»((نظرية الانتفاضة)). ترجمة جوزيف عبد الله، المؤسسة العربية د.ن.بيروت .ط:01.السنة:1984.)..لا تنفرط أيها العقد، فهذا أوان البديل،الذي يرفض الرحيل،متنكرا للمجتمع العليل. يقول محمود درويش:

«أنا مثل الحصان، لا أملك سوى صمتي وصدقي ووفائي وعزة نفسي وكرامتي وكبريائي، يحبني الكثير ولكن لا يفهمني إلا المميزون،فقط. «لعمرك، عزيزي القارئ، ما ترك لنا الشاعر، صاحب جائزة «لينين»، الذهبية، مكرمة، و»لا جاد» علينا بمأثرة. فطوبى لأيك الشعر العربيّ، إذ ينفخ فيه محمود درويش من روحه! وبما أن الوجود ثقيل العيار، عفيف الإزار، مرتهن بالكرامة، فأن تأمين هذه الكرامة لا يمكن أن ينقاد إلا بالمقاومة الشرسة، نحو ما قال درويش نفسه في إحدى بواكير إبداعاته: («أحمد العربيّ»):

«يا أحمد العربي..قاوم!
لا وقت للمنفى وأغنيتي..
سنذهب في الحصار
حتى رصيف الخبز والأمواج».

هذه هي الكرامة، وتلك هي الانتفاضة بسنابلهما المتألقة، ومناهلهما المتوهجة، فلتغمض جفون الشهداء الراحلين، الذين احتفروا في الذاكرة النضالية أخاديد بعيدة الأغوار، دائمة الأنوار، متأبية على المصادرة، مستعصية على الاحتواء، في الصباح، وفي المساء..

يونيو 2025

عمر ذكيري:

العمال الزراعيون في المغرب: استغلال مستمر، صمت رسمي، واستنزاف للكرامة والبيئة

تقديم

ضيف هذا العدد الذي خصص ملفه لأوضاع العاملات والعمال الزراعيين هو الشاب عمر ذكيري من مواليد 1998، المستوى الدراسي بكالوريا علوم فيزيائية، عامل زراعي بالضيعات الفلاحية ونائب منسق تنسيقية العمال الزراعيين لإقليم اشتوكة ايت باها. ناشط حقوقي في الجمعية المغربية لحقوق الانسان. اختار أن يتفاعل مع اسئلتنا بطريقته، باستعراضه لجانب من الواقع الصادم للعمال الزراعيين في المغرب، من خلال الرصد الميداني والقانوني، متطرقا لثلاثة محاور مركزية، مع محور بيئي مكمّل، معتمدا على معطيات رسمية، وشهادات موثقة، ومقاربة حقوقية واجتماعية متكاملة.

رغم مساهمة القطاع الفلاحي في المغرب بنسبة تفوق 13% من الناتج الداخلي الخام، وتشغيله لما يزيد عن 4 ملايين عامل وعاملة، يظل واقع العمال الزراعيين مطبوعًا بالهشاشة، وانتهاك الحقوق، والتهميش الاجتماعي والقانوني.

وراء الصادرات الفلاحية «الناجحة» توجد فئة اجتماعية تُحرم من الحد الأدنى للكرامة، وتُستنزف يوميًا في البيوت البلاستيكية، وتعرّض حياتها للخطر في شاحنات مهترئة، ويُزج بها في دوامة العنف والصمت المؤسسي.

في هذا المقال، نستعرض ميدانيًا وقانونيًا الواقع الصادم للعمال الزراعيين في المغرب، من خلال ثلاثة محاور مركزية، مع محور بيئي مكمّل، معتمدين على معطيات رسمية، وشهادات موثقة، ومقاربة حقوقية واجتماعية متكاملة.

المحور الأول: كيف يتم تشغيل العاملات والعمال الزراعيين من طرف أرباب العمل؟

1.1 التشغيل غير المهيكل والسمسرة.

تشير تقارير المندوبية السامية للتخطيط (2023) إلى أن أكثر من 80% من العاملين في القطاع الفلاحي لا يملكون أي عقد عمل مكتوب، ولا يتم التصريح بهم لدى CNSS، رغم أن المادة 135 من مدونة الشغل تُلزم المشغّل بتوثيق العلاقة الشغلية بعد 6 أيام.

يتحكم ما يُعرف بـ«السمّاسرية» في سوق اليد العاملة، مقابل عمولات يُقتطع جزء منها مباشرة من أجور العمال، ما يعمّق الفوضى والاستغلال. وتتحول العلاقة الشغلية إلى علاقة تبعية غير قانونية، لا تضمن أي حماية اجتماعية أو قانونية للعامل. وقد دعت تنسيقية العاملات والعمال الزراعيين إقليم اشتوكة ايت باها الى الحد من هذه السمسرة -في «الموقف» مكان تجمع العمال صباحا للتوجه نحو العمل- وإعادة تنظيم «الموقف» عن طريق الاعتماد على مكتب تشرف عليه الدولة في التشغيل لحماية الشغيلة وتأمين تنقلهم وعودتهم من العمل.

1.2 – لنقل المهترئ والحوادث المتكررة.

من أخطر المظاهر اليومية في هذا القطاع هو نقل العمال في عربات مخصصة للبضائع، أو شاحنات دون نوافذ ولا مقاعد، ما أدى إلى عشرات الحوادث القاتلة.

في خلال السنوات الأخيرة، تكرر مشهد سقوط ضحايا ومصابين في صفوف العاملين في القطاع الزراعي على طرقات مناطق زراعية عدّة، مثل أكادير وشتوكة آيت باها وبركان ومولاي بوسلهام وبني ملال والفقيه بنصالح وتارودانت وغيرها من الأماكن حيث ينتشر تشغيل العمّال الزراعيين. ولعل أسوأها ما حصل في الرابع من إبريل/نيسان من عام 2019 في منطقة مولاي بوسلهام غربي البلاد، حينما أدّى اصطدام قوي بين شاحنة لنقل الرمال ومركبة نقل عاملات زراعيات إلى وفاة تسعة أشخاص وإصابة 24 آخرين.

• تقرير صحفي من "هسبريس" (2023) أشار إلى وقوع أكثر من 30 حادثة مماثلة في أقل من سنتين.

ورغم هذه الأرقام، لا تُحرّك مؤسسة السير والجولان ساكنًا، بل تتهم بتراخيص مشبوهة لعربات- يطلق عليها مجازا المركبات النفعية- لا تستوفي الحد الأدنى من شروط السلامة، في تواطؤ صارخ مع مافيات التشغيل الفلاحي.

1.3 – ظروف قاسية وسط البيوت البلاستيكية.

البيوت البلاستيكية، بكونها مغلقة، تحبس حرارة الشمس، مما يؤدي إلى ارتفاع درجات الحرارة داخلها بشكل كبير. العاملون داخلها يعانون من ارتفاع درجات الحرارة المفرطة، مما يؤدي إلى التعرض للإجهاد الحراري والإصابات، مثل الجفاف والضربات الشمسية كما انه يسجل سنويا حالات اغماء كثيرة تصل إلى حد الوفاة.

غالبا ما تكون البيوت البلاستيكية غير مزودة بتهوية كافية أو أنظمة تبريد، مما يزيد من صعوبة العمل ويزيد من مخاطر ارتفاع الحرارة. كما أن العمل بمثل هذا الظروف ينتج عنه امراض عديدة يمكن تلخيصها في التعفنات التنفسية وامراض سرطان الرئة.

1.4 – نظام "الروندموا" وجني الإنتاج المشروط. «الإنتاج قبل الانسان «

يُفرض على العاملات نظام «الروندموا» (rendement) الذي يشترط جني كمية محددة ليُحسب يوم العمل، وهو ما يخالف مبدأ «الأجر مقابل الزمن»:

• في حقول التوت الأزرق مثلًا، يُطلب جني أكثر من 24 كلغ يوميًا لاحتساب يوم العمل.

• من لم يُحقق الكمية، لا يُحسب له اليوم أو يُخصم أجره.

وهو ما يسموه المغاربة (ما عطش ما سربيس)؛ بمعنى ان العامل لا يعمل وفق مدة زمنية محددة في مدونة الشغل. بل عليه ان يجني اكثر من طاقته لكي يصل بذلك الى المقدار المطلوب لصاحب العمل؛ والا سيتم احتساب للمشغل نصف الاجر او ربما يتم طرده تحت ذريعة ضعف العمل ....الخ.

1.5 – مظاهرة بيوكرى: صرخة احتجاج صادقة

في 25 نونبر 2024، خرج مئات العمال والعاملات في مظاهرة حاشدة وسلمية بمدينة بيوكرى (إقليم اشتوكة آيت باها) للمطالبة بـ:

• تعميم التغطية الصحية.

• وقف العنف اللفظي والتحرش الجنسي.

• إلغاء نظام الروندموا.

• توفير وسائل نقل آمنة.

رفع المحتجون شعارات قوية ضد

جشع الباطرونا مطالبين إياها بالحد من استغلال الشغيلة؛ وتوفير ظروف افضل والمطالبة بالرفع من الاجر اليومي « SMAG » وتقليص ساعات العمل والمطالبة كذلك بتعميم التغطية الصحية. ومن بين الأمور التي وجب اخذها بعين الاعتبار كانت تلك الشهادات التي صرحت بها مجموعة من العاملات أكدن تعرضهن لـ«الابتزاز الجنسي مقابل الشغل»، وسوء معاملة يومية من طرف مشرفين لا يملكون أي تكوين، بل يمارسون السلطة بالإهانة والسب.

المحور الثاني: هل هناك كفاءات مطلوبة في مختلف الأشغال؟ وما هي الشروط المطلوبة؟

رغم الطابع اليدوي الغالب على الأشغال الفلاحية، إلا أن التحول الذي يشهده القطاع، خاصة مع برامج الدولة مثل «الجيل الأخضر»، فرض بروز حاجيات مهنية جديدة تتطلب كفاءات خاصة.

2.1 – المهارات التقنية المطلوبة: التجربة قبل التكوين.

• تشغيل أنظمة الري بالتنقيط

• استعمال المبيدات والأسمدة

• فرز وتلفيف المحاصيل (خصوصًا في محطات التلفيف)

• التبريد والتخزين

• صيانة معدات الفلاحة الميكانيكية

هذه المهارات أصبحت أساسية، خصوصًا في الزراعات التصديرية، ما يستدعي تكوينا أوليًا وتأهيلا مهنيًا. غير أن المندوبية السامية للتخطيط تؤكد أن نسبة ضئيلة من العمال الفلاحيين استفادوا من أي تكوين رسمي.

2.2 – الشروط القانونية لتشغيل العمال المؤهلين.

وفقا لمدونة الشغل، يجب على المشغّل احترام الحد الأدنى للأجور (SMAG) والتصريح بالأجير لدى صندوق الضمان الاجتماعي (CNSS)، إضافة إلى توفير ظروف الصحة والسلامة المهنية. إلا أن النقابات تشير إلى أن هذه الشروط نادرًا ما تُطبّق، لا سيما في الضيعات الصغرى والمتوسطة. إذ أصبحت السمسرة الديبلوم الوحيد المعترف به لدى الشركات الفلاحية؛ فيكفي أن يكون احد افراد العائلة مديرا او ربما مسيرا لهذه الاخرة فيبادر باقحام كل عائلته في مناصب متعددة في هذه الشركة. وهو ما يفسر جليا الوضع التكويني والأخلاقي الذي يشهده القطاع؛ شهادات عاملات أكدن وجود ابتزاز جنسي مقابل الحفاظ على الشغل، خاصة في فترات الذروة. غالبًا لا يتم التبليغ خوفًا من الطرد أو التهميش، في ظل غياب نقابات قوية، أو مسارات آمنة للتصريح.

المحور الثالث: ما هو سقف الأجور؟ وهل تخضع للقوانين الجارية بها العمل؟ وكيف يتم صرفها؟

يُعتبر الحد الأدنى للأجر في القطاع الفلاحي (SMAG) مرجعًا أساسيا لحساب أجور العمال. وقد شهد هذا الأجر بعض الزيادات في السنوات الأخيرة، غير أن الالتزام به لا يزال بعيدًا عن التعميم، خاصة في الضيعات غير المهيكلة.

3.1 – الحد الأدنى للأجر (SMAG)

• قبل سبتمبر 2022: 76،70 درهم/يوم

• من سبتمبر 2022: 84،37 درهم/يوم

• من أبريل 2024 (بداية التنفيذ): 90 درهم/يوم (ضمن خطة التوحيد التدريجي مع SMIG الصناعي.

مع العلم أن SMIG في القطاع الصناعي يبلغ حاليًا حوالي 3،111 درهم شهريًا (أي 119 درهم/يوم)، ما يجعل الفارق مع SMAG كبيرًا، رغم توجه الحكومة لتقليصه تدريجيًا.

3.2 – واقع التنفيذ: فجوة بين الزيادة في الاجر والساعات الإضافية.

على الرغم من الزيادة الأخيرة إلى 90 درهمًا، تؤكد شهادات نقابيين في سوس ماسة أن العديد من الشركات غير القانونية ما تزال تدفع أجورًا لا تتجاوز 85 درهمًا في اليوم، وهو ما يُعد خرقا واضحا لمقتضيات المادة 356 من مدونة الشغل، ويعبّر عن ضعف رقابة مفتشية الشغل. إذ تشهد العديد من الشركات في هذه الجهة احتجاجات واسعة بسبب عدم صرف رواتب العمال او ربما الاحتيال عليهم دون قيد او شرط؛ ما يفسر غياب رقابة مندوبية التشغيل.

تنص المادة 201 من مدونة الشغل على أن أي عمل يتجاوز المدة القانونية (48 ساعة أسبوعيًا في الفلاحة) يُعتبر عملا إضافيًا يجب تعويضه ماديًا. غير أن العديد من العاملات، خصوصًا في محطات التلفيف، يُرغمن على العمل لساعات طويلة تمتد أحيانًا إلى 10 ساعات في اليوم، دون أي تعويض إضافي، وقد يُهددن بالطرد عند الاعتراض. فبالرغم ان المادتين 201 و 202 من قانون الشغل واضحتين بخصوص الزيادة في الساعات الإضافية، بحيث يتم زيادة نسبة 25% مقابل كل ساعة خارج المدة الزمنية المتعارف عليها، وزيادة بنسبة 50% عن الساعات الإضافية خارج نطاق العمل الفلاحي ما بعد الثامنة ليلا الى حدود الخامسة صباحا. الا ان هذا يبقى مجرد حبر على ورق ولا يتم احتسابه الا نادرا.

3.3 – محطات التلفيف (المكازات): عمل صناعي بأجر فلاحي:

في محطات التلفيف التي تُعدُّ شبه صناعية، يُفترض أن يخضع العمال لنظام الأجر الصناعي (SMIG) وليس الفلاحي (SMAG)، نظرًا لطبيعة العمل داخل فضاءات مغلقة ومع آلات صناعية، غير أن عددًا من أصحاب هذه المحطات يماطلون في صرف الأجر الصافي، ويحتسبونه حسب SMAG، ما يُعد مخالفة قانونية. كما انه ومن المعروف ان العمل الصناعي يقتضي احتساب الساعات عوض يوم عمل؛ الا انه اغلب الوحدات التوضيبية «المكازات» تقوم باحتساب الاجر اليومي عن طريق SMAG ما يعد خرقا لقانون الشغل وعدم احترام القوانين.

3.4– طرق صرف الأجور:

في اغلب الشركات الفلاحية والوحدات الإنتاجية، يُدفع الأجر غالبًا نقدًا، إما يوميًا أو أسبوعيًا او كل خمسة عشر يوما «الكانزة». وفي الغالب لا تُمنح قسائم أو وثائق تثبت الأداء–ما عدا الشركات العملاقة–، وهو ما يُصعّب من إمكانية الاحتكام إلى القضاء في حالات النزاع. وفي حالات نادرة فقط، يتم التصريح بالأجر كاملا لدى CNSS، ما يُفقد العمال حقوقهم في التقاعد والتغطية الصحية.

الخاتمة:

إن واقع العمال والعاملات الزراعيين في المغرب يعكس صورة قطاع يعاني من الهشاشة البنيوية، على الرغم من كونه قطاعًا حيويًا. فعلى مستوى التشغيل، ما يزال الغموض والوساطة سائدين، وعلى مستوى الكفاءات، لا تزال أغلب اليد العاملة تشتغل دون تكوين، أما في ما يخص الأجور، فرغم الزيادات المعلنة، تبقى العديد من الخروقات سائدة، سواء عبر الأجر غير القانوني، أو الساعات الإضافية غير المؤداة، أو التماطل في صرف مستحقات العمال، خاصة في محطات التلفيف.

إن تجاوز هذه التحديات يتطلب إرادة سياسية قوية، وتعزيز دور مفتشية الشغل، وتعميم المراقبة على الضيعات ومحطات التلفيف، إضافة إلى دعم العمل النقابي والجمعوي لحماية هذه الفئة التي تشتغل في صمت، وتساهم في أمن البلاد الغذائي وتصديره، دون أن تنال نصيبها من الحقوق.

150 شبكة تدعو للإفراج على نشطاء سفينة الحرية...

في نداء عاجل دعت 150 شبكة ومنظمة حقوقية ومدنية من20 دولة للإفراج عن الناشطين على سفينة الحرية «مادلين» وإرسال المزيد منها ومساندة المسيرات الراجلة إلى رفح لكسر الحصار وإدخال المساعدات الإنسانية إلى غزة. وهذا نص النداء:

« تواصل قوات الاحتلال جرائم الإبادة الجماعية ضد سكان قطاع غزة من قتل الأطفال والنساء، واستهداف العائلات، وتدمير البنية التحتية ومراكز الإيواء، وفرض الحصار الشامل والتجويع بقصد إهلاك سكان القطاع جزئياً أو كلياً، حيث بلغت حصيلة الشهداء أكثر من 53 ألفا، إضافة إلى نحو 100 ألف جريح، وتدمير ما يفوق 80٪ من المباني السكنية، وتهجير مئات الآلاف قسريًا داخل القطاع.

وفي تحدي لمشاعر التضامن العالمي مع سكان قطاع غزة، أقدمت قوات الجيش الإسرائيلي فجر أمس الاثنين 9 حزيران، على قرصنة سفينة «مادلين» التي حملت مساعدات غذائية للمحاصرين في قطاع غزة، وفي هذا السياق تدين المنظمات الموقعة على البيان إقدام الجيش الإسرائيلي على اختطاف النشطاء والمتضامنين الذين كانوا على متن السفينة.

إن استمرار العجز الدولي عن وقف هذه الجرائم، والذي تجسد مؤخرًا بفشل مجلس الأمن في تبني قرار لوقف العدوان بسبب الفيتو الأمريكي للمرة الثامنة والخمسين منذ عام 1947 ضد حقوق الشعب الفلسطيني، يعكس تواطؤا مفزعا مع منظومة الاحتلال الوحشي في الأراضي الفلسطينية.

وتذكر المنظمات الموقعة مسؤولية المجتمع الدولي، بما في ذلك الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، في اتخاذ إجراءات فورية وفعالة لضمان تطبيق قواعد وأعراف القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، وتفعيل ولايات محكمة العدل الدولية والمحكمة الجنائية الدولية.

إن استمرار الحصار المفروض على قطاع غزة، ومنع وصول الإمدادات الإنسانية، يشكل جريمة ضد الإنسانية بحسب القانون الدولي، لا سيما وفقا لأحكام اتفاقيات جنيف، وتحديدًا المادة (33) من اتفاقية جنيف الرابعة التي تحظر العقاب الجماعي، وقرار مجلس الأمن رقم 2417، الذي يدين استخدام التجويع كسلاح في النزاعات المسلحة.

وبناء عليه، تدعو المنظمات الموقعة إلى ما يلي:

1. تحرك عاجل من قبل كل من المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بالحق في الغذاء، المقرر الخاص المعني بالحق في الصحة، اللجنة الدولية للصليب الأحمر؛ لممارسة كافة أشكال الضغط الدبلوماسي والقانوني لضمان رفع الحصار عن غزة، ومساءلة سلطات الاحتلال أمام الجهات الدولية المختصة.
2. التضامن الكامل مع الناشطين الدوليين على متن سفينة «مادلين»، والدعوة إلى الإفراج الفوري عنهم، وضمان سلامتهم.
3. تشجيع إرسال مزيد من سفن الحرية والمسيرات الراجلة إلى معبر رفح والحدود البحرية، لكسر الحصار المفروض على القطاع.
4. تصعيد حملات الضغط الشعبي والدبلوماسي في العواصم العالمية والمؤسسات الأممية من أجل وقف العدوان، وإنهاء الحصار، وتحقيق العدالة للضحايا.

إننا في هذا البيان، نؤكد أن كل يوم يمر تحت الحصار القاتل، هو يوم جديد من المعاناة والموت غير المبرر، ونشدد على أن الصمت الدولي لا يُعدّ حيادًا، بل تواطؤًا مع الجريمة.

الموقعون:

1. التنسيقية المغاربية لمنظمات حقوق الإنسان)تضم 26 منظمة حقوقية في المغرب وموريتانيا والجزائر وتونس وليبيا،
2. الاتحاد المصري لسياسات التنمية والحماية الاجتماعية (48 جمعية، اتحاد نوعي واتحاد عام).
3. الاتحاد العام التونسي للشغل
4. اتحاد الإعلاميين الإفريقي الآسيوي.
5. اتحاد العمل النسائي – المغرب
6. اتحاد العمل النسوي / فلسطين
7. اتحاد النقابات العمالية المستقلة الأردني
8. اتحاد لجان المرأة للعمل الاجتماعي / فلسطين.
9. الائتلاف المغربي لهيئات حقوق الإنسان (يضم 23 هيئة(
10. الائتلاف الأهلي لحقوق الإنسان / القدس.
11. الائتلاف العالمي للتضامن والدفاع عن الأسرى الفلسطينيين.
12. الائتلاف المصري لحقوق الطفل)تضم حوالي 100 هيئة).
13. الائتلاف النسائي المدني الفلسطيني لتطبيق قرار مجلس الأمن 1325.
14. ائتلاف أمان / فلسطين.
15. بلا حدود للتدريب والموارد البشرية / الأردن.
16. التجمع الأكاديمي في لبنان لدعم فلسطين.
17. التجمع الثقافي النسائي من أجل الديمقراطية / العراق
18. التجمع الثقافي من أجل الديمقراطية / العراق.
19. تحالف أساتذة موريتانيا.
20. التحالف الدولي للدفاع عن الحقوق والحريات – سكرتارية شمال أفريقيا.
21. التحالف العالمي لمغاربة الخارج – بروكسل.
22. التحالف العربي لمناهضة عقوبة الإعدام.
23. تحالف يمني لحقوق الإنسان)أمم).
24. التنسيقية الديمقراطية للشتات المغربي)بروكسل – امستردام –باريس).
25. الجبهة المغربية لدعم فلسطين ومناهضة التطبيع

السودان: المؤامرة على الصحافة والإعلام

وسط المعاناة الهائلة التي يعيشها ملايين النازحين العالقين في أتون الحرب، تطل الأجندات الحقيقية والمؤامرات التي تهدف إلى إعادة عجلة التاريخ للوراء وعودة نظام البطش والقهر، في محاولة يائسة لإخماد جذوة الثورة وتمزيق وعي الجماهير.

إحدى هذه الأجندات تمثلت في الورشة المشبوهة التي انعقدت بفندق فاخر في بورتسودان "بينما يعاني الناس الجوع والتشرد" تحت لافتة «تعديل قانون الصحافة». ورشة رعتها اللجنة الأمنية في مجلس السيادة، واحتضنتها قاعة مترفة؛ على وقع آهات الضحايا، وشارك فيها فلول النظام البائد الذين لم يترددوا في طرح أوراق تهدف إلى تقييد الإعلام الإلكتروني وسن قوانين تجرّم الصحافة الحرة بحجة الحفاظ على الأمن الوطني وقيم المجتمع.

ولم يكن ذلك إلا حلقة في سلسلة، فقد سبقتها خطوات تمهيدية أبرزها قرار صادر من وزارة ثقافة سلطة الأمر الواقع في بورتسودان بإنشاء إدارة جديدة تحت مسمى «إدارة الإعلام الإلكتروني». هذه الإدارة، وفق القرار الرسمي، مكلفة بالإشراف على الصحف الإلكترونية، ومتابعة أدائها المهني، ووضع ضوابط ومعايير تحكم النشر الرقمي في السودان، بدعوى ضمان الالتزام بأخلاقيات المهنة ومعايير حرية التعبير.

وفي أعقاب الورشة التي انعقدت في بورتسودان خلال 27/26 مايو الجاري، عاد وزير الثقافة والإعلام خالد الإعيسر ليؤكد ضرورة وضع «سياسة جديدة للصحافة الإلكترونية»، في تصريح يكشف بوضوح نوايا إعادة إنتاج الرقابة والوصاية، وتمهيد الطريق لعهد من التكميم والترهيب.

غير أن هذه السياسات لن تمر بسهولة، فالصحفيون الشرفاء كانوا ولا يزالون في طليعة مقاومة الحرب والتصدي لأجندتها، وهم فصيل أصيل من قوى ثورة ديسمبر المجيدة. في داخل هذه الحرب، ووسط ضجيج خطاب الكراهية، كانت المنصات الصحفية الملتزمة تتحمل مسؤولية كشف الجرائم ومخازي حرب وأهدافها الخبيثة، وتسليط الضوء على آثارها الكارثية من مرض وجوع ونزوح.

لهذه الأسباب، تشن اليوم الحرب على الصحافة أيضا، في محاولة لإعادة إنتاج ذات الرقابة سيئة الذكر التي كتمت أنفاس الحقيقة لعقود. لكنها ليست المرة الأولى، ولن تكون الأخيرة، في مسلسل المؤامرات على الإعلام، ومع كل جولة، تنتصر إرادة الصحفيين. فالأقلام الحرة لا يمكن تدجينها، ولا إرهابها. ستبقى الصحافة الحرة، والصحفيون الشرفاء، شوكة في حلق الفلول وقوى الثورة المضادة، ورأس رمح في النضال من أجل وقف الحرب واسترداد الثورة.

كلمة_الميدان:

الميدان 4325، الثلاثاء 3 يونيو 2025م.

حدث الأسبوع

إنسانية الشعوب وفاشية الأنظمة

ب الحسين

مع استمرار وتصاعد العدوان الهمجي وحرب الابادة الجماعية ومختلف الجرائم ضد الانسانية المرتكبة ضد الشعب الفلسطيني في غزة الصامدة وباقي أراضي فلسطين ...، من طرف كيان الارهاب النازي، بدعم ومشاركة الادارة الامريكية راعية الإرهاب وحكومات الدول الامبريالية، مع صمت وتواطؤ الأنظمة العميلة بالمنطقة. وأمام بشاعة المجازر والصور المروعة للمعانات اليومية التي يعيشها أهالي قطاع غزة وفي مقدمتهم الاطفال والنساء والشيوخ...، نتيجة الحصار الكامل ومنع كل سبل ومقومات الحياة أمام انظار العالم.

هذه الجرائم التي كشفت وتكشف للعالم أجمع ولأحراره، الطبيعة الحقيقية لهذا الكيان العنصري الاستعماري كونه بمثابة سرطان تم زرعه بالمنطقة ويشكل خطرا على الإنسانية وليس فقط على شعوب المنطقة. وتفضح زيف الشعارات التي روجت لها أدوات الدعاية الصهيونية لعقود وكان ضحيتها الرأي العام في الغرب، والذي سار ينتفض ضد التزييف للتاريخ وضد بشاعة ما يشاهده من جرائم ضد الانسانية فاقت كل الحدود.

ومع استمرار غطرسة الكيان وتجاوزه كل الحدود، أصبح زخم التضامن الأممي مع الشعب الفلسطيني يتصاعد ويأخذ اشكالا مختلفة من مسيرات شعبية يشارك فيها ملايين المواطنين في مختلف المدن وعواصم العالم والمقاطعة الاقتصادية والاكاديمية والرياضية... للكيان ورموز داعميه والاحتجاج على داعميه ومحاصرة الشركات التي تزوده بالأسلحة ...

وفي خطوة جريئة لفرض كسر الحصار المضروب على غزة منذ سنوات، التأم نشطاء اماميون من جنسيات مختلفة في مبادرة تضامنية انسانية بتنظيم اسطول الحرية نحو غزة تتقدمه سفينة «مادلين» برمزية اسمها والتي تعرضت للقرصنة والاقتحام من طرف عناصر جيش الكيان حيث تم اختطاف النشطاء المتواجدين على متنها. كما تنطلق قوافل نحو الحدود المصرية الفلسطينية يشارك فيها المئات من المغاربيين وغيرهم من أجل الضغط لرفع الحصار الغاشم.

كل هذه الحراكات الشعبية التضامنية والانسانية للشعوب والمبادرات الأممية في مواجهة غطرسة الكيان وفاشية الانظمة والحكومات الداعمة له، تجعلنا نطرح السؤال الذي يفرض نفسه على شعوبنا: في المغرب وفي باقي دول المنطقة وبالخصوص قواها التقدمية والديمقراطية وهو:

هل أشكال التضامن مع الشعب الفلسطيني الحالية في مستوى التحديات التي يواجهها هذا الأخير وحجم التضحيات التي يقدمها؟

اكيد ان الجواب سيكون سلبيا خصوصا وأننا لم نستطع لحد الأن إسقاط التطبيع مع هذا الكيان اللقيط (بمعنى الذي تم التقاط مكوناته من جنسيات مختلف)، والذي لا يشرف بلادنا ان تستقبل مجرمي الحرب فيه.

فإلى متى يستمر هذا التطبيع؟